Retirer le filigrane maintenant

مدى موافقة البيئة الاقتصادية الجزائرية للنظام المحاسبي المالي
- دراسة استطلاعية -

د. دراوسي مسعود – جامعة البليدة أ. خليفاتي جمال – جامعة الجزائر 3

الملخص

من أجل مواكبة واقع البيئة المحاسبية الدولية تبنت الجزائر مؤخرا نظاما محاسبيا جديدا، حيث جاء هذا النظام بعدة مفاهيم وأهداف مستمدة بدرجة كبيرة من معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، بغرض تحقيق معلومة مالية ذات جودة تخدم مختلف المستعملين وخاصة المستثمرين والمقرضين، متجاوزا بذلك الأهداف الجبائية للمخطط المحاسبي القديم.

لكن وبالنظر إلى الواقع فإن تحقيق جوهر هذا النظام مرتبط بمدى وجود بيئة اقتصادية ملائمة، تتكون من مجموعة من الأنظمة المتوافقة والمتجانسة، الأمر الذي لا يتوفر في البيئة الاقتصادية الجزائرية الحالية، التي لا زالت لم تكتمل ملامح توجهاتها بعد.

pdfelement

مقدمة:

في ظل الجهود الدولية للتوافق المحاسبي، وتبني الدول المتزايد للمعايير المحاسبية الدولية، أقدمت الجزائر مؤخرا على الاندماج في هذه الجهود والتأقلم مع توجهات البيئة المحاسبية الدولية، وذلك من خلال قيامها بإصلاح نظامها المحاسبي، وتوفيق الممارسات المحاسبية السائدة بها مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية، في ظل توجهها نحو اقتصاد السوق، وتوقيعها لاتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، إضافة إلى سعيها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ولقد تمت عملية الإصلاح المحاسبي في الجزائر بالتخلي نهائيا عن المخطط المحاسبي الوطني (PCN) وتبني النظام المحاسبي المالي (SCF)، حيث جاء هذا النظام (SCF) بعدة مفاهيم وأهداف، أهمها العمل على إيجاد معلومات مالية ذات جودة تخدم مختلف المستعملين وخاصة المستثمرين والمقرضين، مقاطعا بذلك الأهداف الجبائية

للمخطط المحاسبي القديم. وفي الواقع فإن تحقيق جوهر هذا النظام مرتبط بمدى وجود بيئة اقتصادية ملائمة، تتكون من مجموعة من الأنظمة المتوافقة والمتجانسة، التي تمكّن من تطبيق مفاهيمه، وتساعد على تحقيق أهدافه.

من خلال ما سبق يمكننا طرح تساؤل رئيسي، هو:

- هل يمكن تطبيق مفاهيم النظام المحاسبي المالي وتحقيق أهدافه، في ظل واقع البيئة الاقتصادية الجزائرية؟

أهمية الدراسة وأهدافها:

تتمثل أهمية الموضوع في تزامن معالجته مع الجدل القائم في الجزائر حول مدى إمكانية تطبيق مفاهيم النظام المحاسبي المالي، وتحقيق أهدافه، المستمدة بدرجة كبيرة من المعايير المحاسبية الدولية، في ظل واقع البيئة الاقتصادية الجزائرية التي لم تصل بعد إلى المستوى الذي يتطلبه تطبيق هذه المعايير، هذه الأخيرة التي أعدت لبيئة اقتصادية أكثر تطورا وانفتاحا من البيئة الجزائرية. ومن هذا المنطلق تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، هي:

- إبراز أهم دوافع الإصلاح المحاسبي الأخير، مع دراسة وتحليل أهم المفاهيم والأهداف التي جاء بها النظام المحاسبي المالي؛
- إبراز واقع البيئة الاقتصادية الجزائرية، وذلك بالتطرق إلى أهم مميزات العناصر المكونة لها، والتي تربطها (عناصر البيئة الاقتصادية) علاقة مباشرة بالمحاسبة في الجزائر.
- أخذ آراء المختصين (من آكاديميين ومهنيين) في الإصلاح المحاسبي الأخير بالجزائر، وحول مدى إمكانية تطبيق مفاهيم النظام المحاسبي المالي وتحقيق أهدافه في ظل واقع البيئة الاقتصادية الجزائرية.

الإطار المنهجي للدراسة:

بغرض الوصول إلى أهداف الدراسة، تم الاستعانة بعدد من المناهج التي تستعمل عادة في الدراسات الاقتصادية والمالية. حيث تم الاعتماد على المنهجين التحليلي والمقارن بالإضافة إلى المنهج الوصفي عند التطرق للنظام المحاسبي المالي، وتم الاعتماد أيضا على منهج دراسة حالة في الشق الذي يتعلق بدراسة واقع البيئة الاقتصادية الجزائرية، وذلك بالاستعانة بمجموعة من الوثائق والإحصاءات الرسمية والنصوص القانونية والتنظيمية، كما تم استعمال أسلوب الاستبيان في الجزء الخاص بأخذ آراء المختصين.

المحور الأول ـ النظام المحاسبي المالي "المفاهيم والأهداف":

في الوقت الذي كان يعاني فيه المخطط المحاسبي الوطني المطبق منذ عام 1976 من قصور كبير في خدمة مستعملي معلوماته المحاسبية، أقدمت الجزائر على استبداله بنظام محاسبي آخر مختلف عنه في جوانب عدة، حيث

Retirer le filigrane maintenant

جاء النظام المحاسبي المالي المطبق ابتداءً 01 جانفي 2010 بالكثير من المفاهيم والأهداف المطابقة للمعايير المحاسبية الدولية، والتي لم تكن معروفة في ظل تطبيق المخطط المحاسبي الوطني.

أولا: تقديم النظام المحاسبي المالي

لقد تضمن النظام المحاسبي المالي العديد من المفاهيم والمبادئ المستمدة بدرجة كبيرة من المعايير المحاسبية الدولية، والتي يمكن إبرازها فيما يلي:

1. تعريف النظام المحاسبي المالي ومجال تطبيقه

يمكن تعريف النظام المحاسبي المالي وإبراز مجال تطبيقه فيما يلي:

1.1. التعريف:

يعد النظام المحاسبي المالي "نظاما لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، تصنيفها، تقييمها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان (المؤسسة) ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية[1]".

2.1. مجال التطبيق:

يطبق النظام الجديد على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك المحاسبة المالية مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، ويستثنى الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية. ومن هذا المنطلق تلزم الكيانات التالية بمسك محاسبة مالية:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛ - التعاونيات؛ - الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛
- وكل الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعون لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي[2].

أما الكيانات الصغيرة فيمكنها مسك محاسبة مالية مبسطة بشرط أن لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها، خلال سنتين ماليتين متتاليتين، الأسقف التالية: [3]

- بالنسبة للنشاط التجاري: رقم الأعمال لا يتعدى 10 ملايين دينار، وعدد المستخدمين لا يتعدى 9 يعملون ضمن الدوام الكامل؛
- بالنسبة للنشاط الإنتاجي والحرفي: رقم الأعمال لا يتعدى 6 ملايين دينار، وعدد المستخدمين لا يتعدى 9 يعملون ضمن الدوام الكامل؛

Retirer le filigrane maintenant

– بالنسبة لنشاط الخدمات والنشاطات الأخرى: رقم الأعمال لا يتعدى 3 ملايين دينار، وعدد المستخدمين لا يتعدى 9 يعملون ضمن الدوام الكامل؛

هذا وتخضع المؤسسات التي تطبق المحاسبة المبسطة إلى إعداد كشوفات مالية خاصة، كما يمكن أن تدعى المحاسبة المبسطة باسم "محاسبة الخزينة".

2. دوافع تبني النظام المحاسبي المالي

إن تطور البيئة الاقتصادية الجزائرية وتحولها من بيئة اشتراكية منغلقة إلى بيئة مندمجة في الاقتصاد العالمي أثر مباشرة على نوعية المعلومات المحاسبية المطلوبة وعلى تصنيف الجهات المستخدمة لها، الشيء الذي كشف قصورا كبيرا في المخطط المحاسبي الوطني، وحفز الجهات الوصية على المحاسبة في الجزائر على إتباع المنهج المحاسبي المتفق عليه على المستوى الدولي، وعليه يمكن التفصيل في الدوافع التي أدت إلى تبني النظام المحاسبي المالي على النحو التالي:

- **قصور المخطط المحاسبي الوطني عن مواكبة تطورات البيئة الاقتصادية:**

لقد وُضع المخطط المحاسبي الوطني ليستجيب لخصائص الاقتصاد الاشتراكي واحتياجاته من المعلومات الملائمة للتخطيط المركزي، ولقد استمر العمل بهذا المخطط في ظل بيئة اقتصادية ملائمة إلى غاية عام 1988 تاريخ الشروع في إصلاحات اقتصادية جديدة والتوجه نحو اقتصاد السوق.

إن تغيير الجزائر لنهجها الاقتصادي كشف عن قصور كبير في المخطط المحاسبي الوطني، من حيث عدم توافق أهداف هذا الأخير مع احتياجات الواقع الجديد، وعجز الممارسات المحاسبية المطبقة في ظله عن معالجة القضايا والأحداث المتجددة، خاصة مع فتح المجال للاستثمار الأجنبي والتوجه نحو خصخصة الشركات العمومية[4]؛

- **التوافق مع البيئة المحاسبية الدولية:**

لقد أقدمت الجزائر على تبني النظام المحاسبي المالي لمسايرة التطورات المحاسبية على المستوى الدولي، وذلك بغية تحقيق عدة أهداف أهمها:

– مسايرة التحولات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر: حيث أن تبني اقتصاد السوق يتطلب مشاركة كافة الفعاليات الاقتصادية وتطوير مختلف النظم الإدارية والمحاسبية المطبقة في المؤسسات، لمساعدة هذه الأخيرة على المنافسة على المستوى الدولي؛

– تشجيع الاستثمار بكافة أشكاله: حيث أن التوجه نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وخاصة تلك المتعلقة بالقياس المحاسبي واحتساب الأرباح وإعداد القوائم المالية الختامية، من شأنه طمأنت المستثمرين المحليين والأجنبيين[5]؛

Retirer le filigrane maintenant

- تشجيع الاستثمار في القطاع المالي: باعتبار أن العديد من البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر مرتبطة ببنوك ومؤسسات مالية دولية تطبق المعايير المحاسبية الدولية، أو على الأقل تتعامل مع شركات تطبق هذه المعايير؛
- تسهيل التحليل المالي: إن إعداد القوائم المالية وفق مبادئ النظام المحاسبي المالي يسمح للمحلل المالي بالقيام بأعمال التحليل بصفة مباشرة عليها، والوصول إلى نتائج أكثر واقعية، عكس ما كان عليه الحال سابقا من إعادة تشكيل للميزانية المحاسبية بالاعتماد على معلومات يصعب الحصول عليها، كما كان من الصعب على المحلل المالي تقييم الوضعية المالية للمؤسسة من خلال المقارنة سواء الزمنية أو المكانية؛
- تسهيل الاندماج في الاقتصاد العالمي: لقد تم التوقيع على اتفاق شراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي، كما يتوقع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، مما يؤثر مباشرة على علاقة المؤسسات الجزائرية بنظيراتها الأوربية والدولية التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية، هذا الأمر يتطلب من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تطبيق هذه المعايير لرفع درجة مقروئية المعلومات المالية المنشورة في قوائمها المالية الختامية لدى الشركات الأجنبية باعتبارها معدة بلغة محاسبية عالمية؛
- إعداد القوائم المالية الختامية وفق أسس واضحة: من أهم مزايا تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، الحصول على قوائم مالية ختامية وفق أسس واضحة ومفهومة لدى متخذي القرارات؛
- تطوير بورصة الجزائر: تطور عدد شركات المساهمة ونمو حجمها وسعيها لتطوير نشاطاتها في الجزائر وخارجها، يتطلب من السلطات المعنية تنشيط بورصة الأوراق المالية كبديل ثاني للتمويل الخارجي، وفي الواقع لا يمكن أن تعرف هذه السوق حيوية إلا إذا كانت الشركات المقيدة فيها تطبق المعايير المحاسبية الدولية، لضمان مستوى عال من الإفصاح المالي في القوائم المالية المنشورة للمستثمرين الحاليين والمحتملين[6].

3. فرضيات وخصائص النظام المحاسبي المالي

ينطلق النظام المحاسبي المالي من مجموعة من الفرضيات، ويتميز بمجموعة من الخصائص، يمكن ذكرها فيما يلي:

1.3. فرضيات النظام المحاسبي المالي

تتمثل فرضيات النظام المحاسبي المالي، حسب الوثيقة الصادرة عن الحكومة والمتضمنة عرض الأسباب المقدمة لتبرير صياغة النص القانوني أمام البرلمان عندما كان في شكل مشروع، فيما يلي: [7]

- الاستيعاب الجيد للمحاسبة الحديثة: خلافا للمخطط المحاسبي السابق المبني أساسا على تصورات تأخذ بعين الاعتبار القيود القانونية والضريبة بصفة خاصة، فإن النظام المحاسبي المالي الجديد يتقيد بتسجيل المعاملات والأحداث بصفة وفية، ووفق المميزات والحقائق الاقتصادية ؛

Retirer le filigrane maintenant

– تمييز القانون المحاسبي عن القانون الجبائي: إذا كانت المحاسبة في الجزائر إلى حد الآن مقيدة بالقواعد الجبائية، فإن النظام الجديد يفترض استقلالية القانون المحاسبي عن القانون الجبائي، وبهذا فإن التصريحات الجبائية يتم إعدادها بعد معالجة الكشوف المالية للمؤسسات.

وفي الواقع، يوجد تناقض بين ما جاء به النظام المحاسبي المالي من مفاهيم وما هو موجود بالنصوص الجبائية، وكمثال على ذلك تعتبر القواعد المحاسبية الجديدة إهتلاك الأصل توزيعا مباشرا لقيمته وفقا لمدة الاستعمال الاقتصادية الخاصة به، في حين أن القواعد الجبائية تفرض مُددا محددة لذلك، ومن هذا المنطلق فإن تغيير بعض النصوص الجبائية يعد أمرا ضروريا وذلك لمطابقتها مع ما تصبوا الأحكام المحاسبية الجديدة لتحقيقه.

2.3. خصائص النظام المحاسبي المالي

يتميز النظام المحاسبي المالي عن المخطط المحاسبي السابق بجلة من المفاهيم والخصائص، وذلك تكيفا مع البيئة الاقتصادية المحلية من جهة، ومسايرة للبيئة المحاسبية الدولية من جهة أخرى، ويمكن إبراز أهم المفاهيم والخصائص المميزة للنظام المحاسبي الجديد في النقاط التالية:

1.2.3. أهم المفاهيم المميزة للنظام المحاسبي المالي:

[8] يتميز النظام المحاسبي المالي بمجموعة من المفاهيم، لعل أهمها ما يلي:

- **العقود طويلة الأجل**: تتضمن العقود طويلة الأجل إنجاز سلعة (سلع) أو خدمة (خدمات) تقع تواريخ انطلاقها والانتهاء منها في سنوات مالية مختلفة، ويمكن أن يتعلق الأمر بما يلي:

– عقود بناء؛ – عقود إصلاح حالة أصول أو بيئة؛ – عقود تقديم خدمات.

وتدرج في الحسابات الأعباء والمنتجات التي تخص عملية تمت في إطار عقد طويل الأجل، حسب وتيرة تقدم عملية الإنجاز عن طريق تحرير نتيجة محاسبية بالتتابع وبمقياس إنجاز العملية (نسبة الإنجاز)، وهذا ما يتوافق مع المعيار المحاسبي الدولي **(IAS11)** المتعلق بعقود الإنشاء.

- **الضرائب المؤجلة**: الضريبة المؤجلة عبارة عن مبلغ ضريبة على الأرباح قابل للدفع (ضريبة مؤجلة خصوم)، أوقابل للتحصيل (ضريبة مؤجلة أصول)، خلال سنوات مالية مستقبلية، تسجل في الميزانية وفي حساب النتائج، ولقد تطرق النظام المحاسبي المالي إلى الضرائب المؤجلة بنفس الطريقة التي جاء بها المعيار المحاسبي **(IAS12)** المتعلق بضرائب الدخل المؤجلة.

Retirer le filigrane maintenant

- **عقد الإيجار التمويلي**: وهو عبارة عن اتفاق يتنازل بموجبه المؤجر للمستأجر لمدة محددة عن حق استعمال أصل مقابل دفعة أو دفعات عديدة، ويترتب عن الإيجار التمويلي نقل معظم المخاطر والمنافع ذات الصلة بملكية الأصل إلى المستأجر، مقرونا بتحويل الملكية عند انتهاء مدة العقد أو عدم تحويلها، ولقد تطرق النظام المحاسبي المالي لهذا العقد بشكل مطابق لما جاء به المعيار المحاسبي الدولي **(IAS17)** المتعلق بعقود الإيجار.

- **الحسابات المدمجة والحسابات المجمعة**: يقصد بالحسابات المدمجة تقديم الممتلكات والوضعية المالية والنتيجة الخاصة بمجموعة الكيانات كما لو تعلق الأمر بكيان وحيد، فكل كيان (مؤسسة) يوجد مقره أو نشاطه الرئيسي في الإقليم الوطني ويشرف على كيان أو عدة كيانات أخرى يلزم بإعداد ونشر - سنويا– الكشوف المالية المدمجة للمجموع المكون لكل هذه الكيانات، أي يكون إعداد ونشر البيانات المدمجة على عاتق أجهزة إدارة الكيان المهيمن على المجموع المدمج (إدارة الشركة الأم)، أو على عاتق الهيئة التي تتولى قيادته ومراقبته، ولقد عالج النظام المحاسبي هذه النقطة بنفس طريقة المعيار المحاسبي الدولي **(IAS27)** المتعلق بالقوائم المالية الموحدة والمنفصلة وكذا المعيار **(IFRS3)** المتعلق باندماج الأعمال.

ومن المفاهيم الجديدة كذلك اندماج الكيانات المشاركة، حيث يمارس الكيان المدمج نفوذا ملحوظا وهو ليس بكيان فرعي ولا بكيان أنشئ في إطار عمليات تمت بصورة مشتركة، والنفوذ الملحوظ تكون فيه الحيازة تمثل 20% أو أكثر من حقوق التصويت، ويكون التمثيل في الأجهزة المُسَيرة والمشاركة في عملية إعداد السياسات الإستراتيجية والمعاملات التجارية ذات الأهمية البالغة، وهذا ما يوافق ما جاء به المعيار المحاسبي الدولي **(IAS28)** المتعلق بالاستثمارات في الشركات الزميلة.

- **القياس والتقييم المحاسبي**: [9] لقد سمح النظام المحاسبي المالي باستعمال طرق تقييم أخرى – في بعض الحالات – بالإضافة إلى طريقة التكلفة التاريخية، هي:

– القيمة الحقيقية: أو القيمة العادلة، وهي المبلغ الذي يُمكن أن يتم من أجله تبادل أصل أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة، وعاملة ضمن شروط المنافسة العادية (التامة)؛

– قيمة الإنجاز الصافية: وتُعرف بصافي القيمة القابلة للتحقق، وهي عبارة عن سعر البيع المقدر للمخزون، مطروحا منه التكاليف المقدرة لإتمام المخزون والتكاليف الضرورية لإتمام عملية البيع؛

– القيمة الحَينَة: وهي التقدير الحالي لقيمة التدفقات المقبلة في أموال الخزينة، ضمن المسار العادي للنشاط.

Retirer le filigrane maintenant

2.2.3. خصائص أخرى للنظام المحاسبي المالي: [10]

- يشكل الإطار المرجعي الوطني المتوافق مع الإطار المرجعي الدولي (المعايير المحاسبية الدولية)؛
- يسمح بالعمل على مرجعية ومبادئ أكثر ملائمة للاقتصاد المعاصر، وإعداد معلومات دقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة؛
- يعلن بصفة أكثر وضوحا عن القواعد التي توجه التسجيل والتقييم المحاسبي للمعاملات وإعداد القوائم المالية، الأمر الذي يسمح بالتقليل من أخطار التلاعب والأخطاء وتسهيل عمليات المراجعة؛
- ينص على التزامه بالعمل على تلبية احتياجات مختلف مستخدمي مخرجاته، الأمر الذي يسمح لهم بالحصول على معلومات مالية منسجمة ومقروءة، تمكن من إجراء المقارنات واتخاذ القرارات؛
- يسمح بمسك المحاسبة بواسطة الإعلام الآلي، بشرط التقيد بالالتزامات والمبادئ المحاسبية المعمول بها[11]؛
- اشتمل ضمن قوائمه الختامية على جدول تدفقات الخزينة الذي يتضمن معلومات مهمة بالنسبة لمستعملي القوائم المالية؛
- أوجد محاسبة مبسطة بشروط معينة للكيانات (المؤسسات) الصغيرة.

ثانيا: الإطار التصوري، المبادئ والمعايير المحاسبية

يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية، ومعايير محاسبية تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

1. الإطار التصوري

يمكن التطرق إلى الإطار التصوري الخاص بالنظام المحاسبي المالي فيما يلي:

1.1. التعريف بالإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي

يُشكل الإطار التصوري للمحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتفسيرها، واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل[12]، كما يُعَرّف المفاهيم التي تُشكل أساس إعداد وعرض الكشوف المالية كالاتفاقيات والمبادئ المحاسبية، ويبيّن الخصائص النوعية التي يجب توفرها في المعلومات المالية.

ومن هذا المنطلق يمكن إبراز الأهداف التي يسعى الإطار التصوري للمحاسبة المالية لتحقيقها في الآتي: [13]

- وضع معايير جديدة وتطوير المعايير السابقة؛
- المساعدة على تحضير وعرض الكشوف المالية؛
- مساعدة مستعملي الكشوف المالية على تفسير المعلومات المالية؛
- المساعدة على إبداء الرأي في مدى مطابقة الكشوف المالية للمعايير المحاسبية.

2.1. مكونات الإطار التصوري

يتشكل الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي من مجموعة من الأبعاد والمفاهيم، يمكن إبرازها فيما يلي:

1ـ **أهداف الكشوف المالية**: تهدف الكشوف المالية (القوائم المالية) وفق النظام المحاسبي المالي إلى عرض الوضعية المالية للكيان بصورة صادقة، وذلك بمنح معلومات مناسبة تتعلق بالمركز المالي ونتائج الأعمال من ربح أو خسارة، والتدفقات النقدية بصفة وفية، كما تهدف لأن تعكس المعلومات التي تتضمنها مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملات الكيان وآثار الأحداث المتعلقة بنشاطه، وتتكون هذه الكشوف المالية من:

- الميزانية؛ – حساب النتائج؛ – جدول سيولة الخزينة؛ – جدول تغير الأموال الخاصة؛

بالإضافة إلى ملحق يضم المعلومات التي تكتسي طابعا هاما وتعتبر مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية.

2ـ **عناصر الكشوف المالية**: تعبر عناصر الكشوف المالية على فئات متعددة، تمثل العمليات المالية والأحداث التي تمت لدى الكيان، أو التي سينجم عنها أحداث مستقبلية نتيجة أحداث تتعلق بالفترة المالية الجارية، وتشمل الأصول والخصوم والأعباء والنواتج.

3ـ **أساليب قياس عناصر الكشوف المالية**: تقاس العناصر المقيدة في الحسابات كقاعدة عامة بالتكلفة التاريخية، ونقصد بالتكلفة التاريخية: تكلفة الشراء أو تكلفة الاقتناء، وتكلفة الإنجاز أو الإنتاج. لكن في بعض الحالات يجب تقييم بعض العناصر انطلاقا من:

- القيمة الحقيقية (أو العادلة أو السوقية) في ظل المنافسة العادية، بالنسبة للأدوات المالية والأصول البيولوجية؛
- القيمة المحققة؛– القيمة الحالية.

Retirer le filigrane maintenant

4ـ **الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية**: اشترط النظام المحاسبي المالي أن تتوفر المعلومات الواردة في الكشوف المالية على الخصائص النوعية التالية: – الملائمة؛ – الدقة؛ – الوضوح؛ – قابلية المقارنة[14].

– الملائمة: يشترط في هذه الخاصية أن تكون المعلومات المالية وثيقة الصلة بالقرارات التي يتم اتخاذها، كما تكون قادرة على إيجاد الفرق في القرار قبل وبعد استعمالها؛

– الدقة (الموثوقية): تكون المعلومة دقيقة وموثوقة عندما تكون خالية من الأخطاء والانحرافات المهمة، وعندما تعد وفق الضوابط التالية: – التمثيل الصادق؛ – الحقيقة الاقتصادية فوق المظهر القانوني؛ – الحيطة والحذر (التحفظ)؛ – الحياد؛ –الشمولية والاستيعاب (الاكتمال).

– الوضوح (القابلية للفهم): المعلومة الواضحة هي المعلومة التي يسهل فهمها من قبل كل مستعمليها، والذين لهم معرفة مبدئية بالتسيير والمحاسبة والاقتصاد، ويملكون الإرادة الكافية للإطلاع على المعلومات المحاسبية المقدمة؛

– قابلية المقارنة: تتوفر هذه الخاصية عندما يتم تقديم المعلومات المحاسبية بطريقة متناسقة بما فيه الكفاية، مما يسمح للمستخدمين بالقيام بمقارنة القوائم المالية للكيان في فترات مختلفة، أومقارنتها بين الكيانات المختلفة.

5ـ **فرضيات إعداد الكشوف المالية**: وتمثل تلك الفرضيات التي يتم إعداد الكشوف المالية بموجبها لتحقيق أهداف هذه الكشوف، وهي:

– محاسبة الالتزام: وفق هذه الفرضية يتم الاعتراف بالمعاملات والأحداث التي وقعت في السنة المالية، سواء تم دفعها و/أو قبضها أم لم يتم، ويؤدي تطبيق هذه الفرضية إلى تحقيق أهداف الكشوف المالية المتمثلة في تقديم معلومات حول المركز المالي للكيان ونتائج أعماله خلال فترة معينة؛

– الاستمرارية: تعد الكشوف المالية على أساس استمرارية الاستغلال، بافتراض متابعة الكيان لنشاطاته في المستقبل[15].

2. **المبادئ المحاسبية**

لقد جاء النظام المحاسبي المالي بمجموعة من المبادئ نذكرها فيما يلي: [16]

– الفترة المحاسبية: يتضمن هذا المبدأ الفترة المعتمدة لتحديد المركز المالي ونتائج عمليات الوحدة الاقتصادية، وينص على أن السنة المالية المحاسبية تمتد 12 شهرا أي طيلة السنة المدنية، إلا في الحالات الاستثنائية؛

Retirer le filigrane maintenant

- استقلالية الدورات: انطلاقا من فرضية استمرارية الوحدة المحاسبية، تعتبر كل دورة محاسبية مستقلة عن الأخرى من حيث الإيرادات والأعباء؛
- مبدأ الحيطة والحذر: ينص هذا المبدأ على التقدير المعقول للواقع في ظل ظروف الشك، أي عدم المبالغة في تقدير قيمة الأصول والنواتج وأن لا يقلل من قيمة الخصوم والأعباء؛
- التكلفة التاريخية: تسجل الأصول، الخصوم، التكاليف والإيرادات وتقدم في القوائم المالية بالتكلفة التاريخية أي على أساس قيمتها عند تاريخ إثباتها أو تحقيقها، باستثناء بعض الحالات التي تقدم بالقيمة الحالية كالأصول البيولوجية؛
- الوحدة النقدية: يشكل الدينار الجزائري وحدة القياس الوحيدة لتسجيل معاملات الكيان، كما أنه يشكل وحدة قياس المعلومات التي تحملها الكشوف المالية؛
- الوحدة المحاسبية المستقلة: حسب هذا المبدأ فإنه يجب الفصل والتفريق بين أصول وخصوم، أعباء ونواتج الكيان، وممتلكات المساهمين والملاك؛
- تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني: يعتبر هذا المبدأ جديدا بالنسبة للمحاسبة في الجزائر، وينص على التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب واقعها وليس حسب شكلها القانوني؛
- عدم المقاصة: بحسب هذا المبدأ لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عناصر الأصول وعناصر الخصوم ولا بين عناصر الأعباء وعناصر النواتج، إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية؛
- الأهمية النسبية: ينص هذا المبدأ على:
  - إبراز الكشوف المالية لكل معلومة مهمة؛
  - يمكن جمع المبالغ غير المعتبرة مع المبالغ الخاصة بعناصر مماثلة لها من حيث الطبيعة أو الوظيفة؛
  - يجب أن تعكس الصورة الصادقة للكشوف المالية معرفة المسيرين للمعلومة المالية التي يحملونها عن الواقع والأهمية النسبية للأحداث المسجلة؛
  - يمكن أن لا تطبق المعايير المحاسبية على العناصر قليلة الأهمية.

Retirer le filigrane maintenant

المحور الثاني ـ واقع البيئة الاقتصادية الجزائرية "منظور محاسبي":

أولا: النظام الاقتصادي في الجزائر ـ من الاشتراكية نحو اقتصاد السوق

لقد غيرت الجزائر من نهجها الاقتصادي فبعدما كانت تطبق نظام الاقتصاد الاشتراكي سابقا، تطبَق حاليا بصفة تدريجية مبادئ اقتصاد السوق.

1.1. فلسفة نظام اقتصاد السوق

يقوم النظام الرأسمالي على مبدأ حرية المنافسة واقتصاد السوق الحر، فلا مجال لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث يسير الاقتصاد وفق هذا النظام بطريقة عفوية وطبيعية حسب قوى العرض والطلب، فعند تفاعل هذه القوى (العرض والطلب) يتحقق التوازن في السوق فيما يعرف باليد الخفية[17]، ويعد هذا المفهوم لاقتصاد السوق مفهوما نسبيا إذ لا يمكن تطبيق فرضياته كليا في الواقع وذلك لعدة أسباب موضوعية*، ويمكن عرض أهم خصائص نظام اقتصاد السوق في التالي: [18]

- الملكية الخاصة لعوامل الإنتاج، إذ تكون أغلب عوامل الإنتاج ملكا للخواص ولا مجال لامتلاك الدولة لعوامل الإنتاج إلا في النشاطات التي لا تدر أرباحا؛
- يتم اتخاذ قرارات الاستثمار وتسيير المشاريع على مستوى الفرد أو المؤسسة تحقيقا للأهداف الشخصية، وأهمها الربح؛
- غياب التنسيق بين القرارات الفردية المتخذة على مستوى المؤسسات واحتمال تضاربها نظرا لتعددها واختلافها؛
- الاعتماد على مؤشرات السوق في تخصيص عوامل الإنتاج على المشاريع الاقتصادية المختلفة؛
- يعتبر معدل الربح أو الفائدة أو العائد على رأس المال أهم المؤشرات المعتمد عليها في اختيار المشاريع عند توظيف رؤوس الأموال وتخصيص عوامل الإنتاج؛
- الفصل التام بين ملكية عوامل الإنتاج وإدارتها، وقد نتج ذلك بسبب المنافسة وضخامة الشركات؛
- عدم حتمية التوافق بين العوائد الفردية لملاك عوامل الإنتاج مع العوائد الاجتماعية لكل الأفراد.

2.1. المفاهيم والأهداف الأساسية للمحاسبة في ظل اقتصاد السوق

مما سبق يمكن تقسيم القرارات الاقتصادية المتخذة في ظل اقتصاد السوق إلى قسمين: حيث يتمثل القسم الأول في القرارات الاقتصادية المتعلقة بتوظيف عوامل الإنتاج وتخصيصها في المشاريع الاستثمارية اللائقة (التي تحقق أحسن عائد لصاحبها)، ويتم اتخاذ هذا النوع من القرارات من قبل ملاك عوامل الإنتاج، ويتمثل القسم

الثاني في القرارات الاقتصادية المتعلقة بضمان أحسن استعمال للعوامل الإنتاجية داخل المؤسسة الاقتصادية، ويتخذ هذا النوع من القرارات من قبل مسيري المؤسسة.

وانطلاقا من ذلك يمكن التمييز بين مجموعتين أساسيتين من مستعملي المعلومات المحاسبية التي تنتجها المحاسبة في ظل التنظيمات الرأسمالية، حيث تمثل المجموعة الأولى ملاك عوامل الإنتاج وأصحاب رؤوس الأموال، بينما تمثل المجموعة الثانية مسيري المؤسسات الاقتصادية[19]، وأكثر ما يحتاج هؤلاء المستعملون من معلومات؛ المعلومات المتعلقة بعوائد رؤوس الأموال التي تحسب على كل عامل من عوامل الإنتاج، وكذلك المعلومات المتعلقة بالقيمة الاقتصادية لعوامل الإنتاج المتاحة للمؤسسة والتي تشكل ثروتها، وذلك من أجل اتخاذ قرارات بالنسبة لملاك رؤوس الأموال بإتاحة أو مواصلة إتاحة أموالهم للمؤسسة في حالة توافق العوائد على رؤوس الأموال مع قيمة الثروة، أو الامتناع عن إتاحتها أو سحبها تماما من المؤسسة ووضعها تحت تصرف مؤسسة أخرى في حالة ضعف عوائدها، واتخاذ قرارات بالنسبة لمسيري المؤسسة تتعلق بحسن استخدامها وتوظيفها، وعليه فإن وظيفة قياس القيمة الاقتصادية لعوامل الإنتاج في التنظيمات الرأسمالية تعتبر وظيفة رئيسية تقوم بها المحاسبة، كما تقوم (المحاسبة) بوظيفة توصيل المعلومات لمختلف متخذي القرارات، وذلك بأن تظهر مثلا القيمة الاقتصادية لعناصر الثروة المختلفة في القوائم المالية، بالشكل الذي يسمح لكل مالك من ملاك عوامل الإنتاج بأن يتعرف على القيمة الاقتصادية للجزء الذي يتعلق به، أو أن تظهر فائض الدخل بشكل يسمح لكل مالك أن يتعرف على مقدار عوائد عوامل الإنتاج التي يمتلكها.

مما سبق، ووفقا للجهات المكلفة بالتنظيم المحاسبي في الجزائر فإن تبني النظام المحاسبي المالي المستمد بنسبة كبيرة من المعايير المحاسبية الدولية يعد ضرورة للتوافق مع الانتقال نحو آلية اقتصاد السوق، حيث لم يعد ممكنا (وفق هذه الجهات) الاستمرار في تطبيق مبادئ وقواعد المخطط المحاسبي الوطني في ظل بيئة تنتشر فيها الملكية الخاصة وتتجه نحو سيطرة القطاع الخاص على أغلب النشاطات الاقتصادية، حيث أن هذا القطاع الذي هو في تصاعد مستمر لا يمكن أن يضمن نجاحه وبقاءه بإنتاج السلع والخدمات فقط، بل كذلك بإنتاج المعلومات الدقيقة المقدمة إلى المجموعات المختلفة ذات المصلحة مثل المستثمرين والمقرضين وغيرهم20. لكن؛ وبالنظر إلى الواقع نجد أن الجزائر لم تصل بعد إلى مرحلة التخلي الكلي عن مبادئ الاقتصاد الاشتراكي وتطبيق فلسفة نظام اقتصاد السوق، حيث لا تزال الدولة هي من يتكفل بتنفيذ برامج التنمية وتوفير المناخ الملائم لإنشاء المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة، فهي إذن لازالت تتدخل بشكل كبير ومستمر في الاقتصاد بهدف تحقيق أهدافها التنموية، وفي المقابل لم يصل القطاع الخاص إلى مرحلة الأخذ بزمام التنمية رغم ما حققه من تطور وتصاعد مستمر، وذلك بسبب حجم وطبيعة ملكية المؤسسات

المكونة له. من هذا المنطلق يمكن القول أن احتياجات الدولة من المعلومات المحاسبية لا تزال كبيرة، وأن هدف توجيه القوائم المالية بالدرجة الأولى للمستثمرين الحاليين والمحتملين يعد أمرا سابقا للواقع.

وإذا ما قارنا الواقع الجزائري بالبيئة التي تم إعداد المعايير المحاسبية الدولية في ظلها، نجد أن هذه الأخيرة تتميز بمحدودية تدخل الحكومة في النشاطات الاقتصادية، مقابل سيطرة شبه كلية للشركات الكبيرة التابعة للقطاع الخاص، والتي تطبق أنظمة محاسبية متطورة ومعقدة يديرها محاسبون على مستوى عال من الكفاءة، كما تتميز الدول المشكَلة لهذه البيئة بأسواق مالية مُنظمة، يتم الاعتماد عليها بشكل رئيسي في تمويل الاستثمارات، وبالتالي فإن توزيع الموارد الاقتصادية في مثل هذه الدول يتم وفقا لآلية السوق، الأمر الذي أدى إلى ضرورة توجيه القوائم المالية المنشورة أساسا إلى حملة الأسهم والمستثمرين المحتملين.

إن هذه المقارنة السريعة تدفعنا للشك في طبيعة النتائج التي يمكن الوصول إليها من تطبيق مفاهيم النظام المحاسبي المالي في ظل الواقع الجزائري، خاصة إذا ما علمنا أن مفاهيم هذا النظام متطابقة بدرجة كبيرة مع المفاهيم المتضمنة في معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية المعدة خصيصا لخدمة بيئة اقتصادية تطبق بصفة كلية المبادئ الرأسمالية.

ثانيا: صعوبة تطبيق مفاهيم النظام المحاسبي المالي وتحقيق أهدافه في ظل واقع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

ينبغي الإشارة إلى أن أغلب مفاهيم النظام المحاسبي المالي المستمدة من المعايير المحاسبية الدولية كطرق التقييم، الإفصاح، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية...الخ، أعدت في الأصل لتتلائم مع البيئة الاقتصادية للدول المتقدمة التي تعتمد النموذج الأنجلوسكسوني للتوحيد كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وذلك لتأثيرها الكبير على سياسات مجلس معايير المحاسبة الدولية بسبب ثقلها الاقتصادي ولأسباب اقتصادية وسياسية أخرى، وأهم ما يميز البيئة الاقتصادية السائدة في هذا النوع من الدول: كثرة المؤسسات الاقتصادية الضخمة التي تنتشر فروعها في مناطق متعددة من العالم، واعتمادها في التمويل على الأسواق المالية الدولية، وهذا ما يفسر توجيه محتويات القوائم المالية بالدرجة الأولى إلى المستثمرين[21]، على عكس ما تتصف به البيئة الاقتصادية للدول النامية ومن بينها الجزائر من انتشار كبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمملوكة عادة من قبل الأفراد أو العائلات والتي تعتمد على التمويل الذاتي أو القروض البنكية أو القروض الأخرى، في ظل غياب شبه تام للمؤسسات الكبرى التابعة للقطاع الخاص وللبورصة كآلية للتمويل، ومن هذا المنطلق يمكن إبراز أهم عوائق تطبيق مفاهيم النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية فيما يلي:

Retirer le filigrane maintenant

- تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النسبة الأكبر في تركيبة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مما ينعكس على شكل الهياكل التنظيمية والقدرات الإدارية والأنظمة المحاسبية، الأمر الذي يؤثر سلبا على إمكانية تطبيق مفاهيم النظام المحاسبي المالي بصفة عامة؛
- عدم التحديد الدقيق للاختصاصات الوظيفية في الهيكل التنظيمي للمؤسسات، وشكلية اجتماعات مجلس الإدارة والجمعيات العامة (خاصة في المؤسسات الفردية والعائلية)، يُوجِد تأثيرا شديدا على متطلبات ترشيد القرارات الإدارية ومفهوم انفصال الملكية عن الإدارة، الشيء الذي يؤثر مباشرة على الأنظمة المحاسبية لهذه المؤسسات وعلى نوعية مخرجاتها؛
- ينص النظام المحاسبي المالي على تطبيق مستوى عالي من الإفصاح والشفافية عند نشر المعلومات المحاسبية، بحيث أن أي معلومة ضرورية لاتخاذ القرار يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، بينما غالبية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عملت لمدة طويلة في إطار يتميز بسرية ومحدودية نشر المعلومات؛
- قلة الوعي الضريبي لدى الكثير من مالكي المؤسسات، وعدم الاعتقاد الكامل بضرورة سداد كامل التزاماتهم الضريبية وفق دخولهم الحقيقية التي من المفروض أن تظهرها القوائم المالية المعدة وفق مفاهيم النظام المحاسبي المالي، هذا في ظل الارتباط الكبير للمحاسبة بالنظام الجبائي القائم؛
- ضعف مستوى تأهيل المحاسبين العاملين في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، واهتمامهم بالجانب القانوني والجبائي للمحاسبة على حساب البعد الاقتصادي والإعلامي لها؛
- ضعف مستوى التعليم والوعي المحاسبيين لدى مستخدمي القوائم المالية، مما يؤثر في مستوى فهم المعلومات المحاسبية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي لدى متخذي القرارات سواء كانوا داخل أو خارج المؤسسة؛
- الدور الضعيف الذي تقوم به المراجعة الداخلية في أغلب المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ومحدودية دور المراجعة الخارجية في التقرير عن مدى تعبير المعلومات المكونة للقوائم المالية عن الوقائع الاقتصادية.

ثالثا: لمحة عن البنوك الجزائرية ومدى مسايرتها لمفاهيم وأهداف النظام المحاسبي المالي

وصل عدد البنوك في الجزائر بنهاية سنة 2007 إلى 25 بنكا، تعد في أغلبها تابعة للقطاع العام، وقد بلغ عدد وكالات وفروع هذه البنوك في نفس السنة 1093 وكالة وفرع منها 194 تابعة للبنوك الخاصة، هذا وبلغت القروض الممنوحة من قبل هذه البنوك للاقتصاد نسبة 54,6% من إجمالي الناتج الداخلي الخام منها 47% وُزعت لفائدة القطاع العمومي[22].

ولعل أهم ما يميز القطاع المصرفي الجزائري في الوقت الحالي هو عدم الشفافية في توزيع القروض وغياب الفعالية في تمويل الاستثمارات، ويرجع ذلك إلى طبيعة تكوينه فهو يتشكل في أغلبه من بنوك عمومية تسعى إلى

تحقيق البرامج الوطنية. إن هذا الواقع يدفع للشك في إمكانية أن تشكل البنوك بواقعها الحالي أداة تحفز المؤسسات على تطبيق مفاهيم النظام المحاسبي المالي، ووسيلة مساعدة على تحقيق أهدافه.

رابعا: تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل واقع بورصة الجزائر

وفقا للجهات المكلفة بالتنظيم المحاسبي في الجزائر يُتوقع أن يُساعد تطبيق النظام المحاسبي المالي بالمؤسسات على إظهار وضعيتها المالية وتقديمها بما يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، الأمر الذي يسهل من دخولها (المؤسسات) للبورصة ويمكنها من تسعير أوراقها المالية، الشيء الذي يُتوقع أن يساهم في تطوير بورصة الجزائر. كما أن تطبيق المؤسسات لهذا النظام من شأنه أن يعزز الشفافية في سوق البورصة وأن يسمح بتحديد أمثل للعلاقة بين نجاعة المؤسسات وقيمة أوراقها المالية، كما يتوقع أن يَسمح للمستثمرين الحاليين والمحتملين بالقيام بتقييم الوضع الاقتصادي والمالي للمؤسسات ومعرفة مدى نجاعته، مما يساعد على ترشيد قراراتهم.

ومن المعلوم أن كفاءة البورصة تتوقف إلى حد كبير على نوعية الإفصاح المحاسبي وعلى كفاءة سوق المعلومات بصفة عامة وأنظمة المعلومات للشركات المقيدة بصفة خاصة. ومن هذا المنطلق يتوقع أن يؤدي تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات إلى زيادة الإفصاح المحاسبي، الأمر الذي سيؤثر مباشرة على تطوير بورصة الجزائر ورفع كفاءتها، ويُصعِّب على أي مستثمر التنبؤ باتجاه أسعار الأسهم وتحقيق أرباح غير عادية على حساب بقية المستثمرين. كما أن تنافس مختلف المتعاملين على تحليل المعلومات المالية المفصح عنها من قبل المؤسسات يُتوقع أن يؤدي إلى تقييم الأصول المالية بقيمها الحقيقية. هذا ويتوقع كذلك أن يؤدي الإفصاح المحاسبي وفق قواعد النظام المحاسبي المالي إلى تخفيض تكاليف مصادر التمويل المختلفة لاسيما رؤوس الأموال الخاصة، وإلى جلب مستثمرين آخرين والتقليل من عدم تماثل المعلومات وزيادة سيولة السوق[23].

لكن؛ وبالنظر إلى واقع بورصة الجزائر فإن تحقيق الأهداف سابقة الذكر يبقى محل شك بسبب العراقيل الكبيرة التي تقف في وجه تطور هذه البورصة، والتي من أهمها:

- عراقيل اقتصادية: كالسوق الموازية، ضعف الجهاز الانتاجي ...الخ؛
- عراقيل اجتماعية وثقافية: كغياب ثقافة الاستثمار المالي لدى أفراد المجتمع الجزائري؛
- عراقيل تنظيمية: كقلة المؤسسات المدرجة، ضعف حجم المبادلات، وعدم التنوع في إصدار الأوراق المالية.

خامسا: تأثير الجباية على الممارسات المحاسبية بالجزائر

للجباية تأثير كبير ومباشر على الممارسات المحاسبية في الجزائر، فعند تطبيق المخطط المحاسبي الوطني سابقا كان معروفا عن الممارسات المحاسبية سعيها الدائم للاقتصاد في الضريبة. حيث اقترن دور المحاسب آنذاك بالبحث

عن الحلول المحاسبية التي تجلب المزايا الجبائية الكبيرة للمؤسسات، من خلال ما يسمح به التنظيم الجبائي خاصة فيما يتعلق بالإفراط في تشكيل المؤونات حتى وإن لم يكن السبب أوالخطر واضحا بالشكل الكافي، وكذلك حساب الاهتلاكات حتى وإن لم تتعرض الاستثمارات لنقص في قيمها.

كما يظهر جليا تأثير الجباية على المحاسبة في الجزائر بالنظر إلى نظام الإخضاع الحقيقي، وذلك من خلال الشروط المفروضة على المكلفين بالضريبة وفق هذا النظام، والمتمثلة خاصة في ضرورة مسك محاسبة منتظمة وفق النظام المحاسبي المفروض، وفي حالة إخلال المكلف بالضريبة بأحد هذه الشروط يمكن أن يتعرض إلى رد محاسبته، ويتم تحديد الربح الخاضع للضريبة في هذه الحالة انطلاقا من التقدير الإداري وفق آلية الإخضاع القسري واستنادا لمجموعة من المعاملات (المضاعفات). كما يمتد تأثير الجباية على المحاسبة في الجزائر تبعا للتغيرات التي تطرأ على الهيكل الضريبي والتعديلات الضريبية التي تتضمنها قوانين المالية سنويا، إذ يتأثر تحديد الربح المحاسبي في كثير من الأحيان بهذه التعديلات التي تتضمن تخفيضات أو إعفاءات من بعض الرسوم، خاصة فيما يتعلق بالامتيازات الجبائية الممنوحة لتشجيع الاستثمار وترقية بعض القطاعات أو بعض المناطق الجغرافية وفي إطار برامج تشغيل الشباب.

إن هذا الارتباط الكبير للجباية بالممارسات المحاسبية في الجزائر يتُوقَّع أن يكون له تأثير سلبي على حجم الإفصاح المحاسبي، وعلى درجة شفافية المعلومة المحاسبية المعلن عنها من طرف المؤسسات، وبالتالي سينعكس ذلك على التطبيق الجيد لمفاهيم النظام المحاسبي المالي التي تدعو إلى ضرورة تضمين القوائم المالية معلومات تتصف بالمصداقية، كما تهدف إلى إبراز الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة، ويعود سبب ذلك إلى أن هذه الأخيرة تخشى عند إظهار أصولها بالقيم العادلة، وعند نشر كل المعلومات المحاسبية المتعلقة بمختلف أصولها وأنشطتها من الانعكاسات الجبائية لذلك.

المحور الثالث ـ الدراسة الاستطلاعية:

وعيا منا بأهمية معرفة وجهات نظر أهل الاختصاص من آكاديميين ومهنيين حول الموضوع وضرورة الأخذ بآرائهم، كونهم أدرى بواقع البيئة الاقتصادية الجزائرية وبمضمون النظام المحاسبي المالي، ارتأينا القيام بدراسة استطلاعية شملت عينة منهم. وسيتم عرض خصائص هذه الدراسة، مضمونها ونتائجها من خلال ثلاث بنود، هي:

أولا: عرض الاستبيان

1. مجتمع الدراسة

يهتم هذا الجزء بتقديم مجتمع الدراسة، وكذا الكيفية التي تم اعتمادها في تحديد العينة.

Retirer le filigrane maintenant

1.1. إطار مجتمع الدراسة

تم اختيار مجتمع الدراسة بالنظر إلى معيار الشهادة العلمية و/أو المهنية في ميدان المحاسبة، كشرط لقبول إجابات المستجوب، نظرا لارتباط أغلبية أسئلة الاستمارة بضرورة توفر المستوى الجيد من التأهيل العلمي و/أو المهني للفرد المستجوب. وعليه تم حصر مجتمع الدراسة في أربع فئات، هي:

- **الفئة الأولى**: الأساتذة الجامعيين الممارسين لمهنة المحاسبة؛
- **الفئة الثانية**: الأساتذة الجامعيين المتخصصين في مادة المحاسبة؛
- **الفئة الثالثة**: المهنيين المعتمدين، من خبراء محاسبين ومحافظي حسابات ومحاسبين معتمدين؛
- **الفئة الرابعة**: الموظفين في المؤسسات الاقتصادية في القطاعين العام والخاص.

2.1. عينة الدراسة

نظرا لكبر حجم المجتمع الذي تمت عليه الدراسة وبُعد التوزيع الجغرافي لأفراده، تم الاعتماد على أسلوب العينة، هذه الأخيرة لم يتم تحديد حجمها مسبقا قبل توزيع استمارة الاستبيان نظرا لاستحالة حصر مجتمع الدراسة، لذا تم توزيع 273 استمارة على عدد من الآكاديميين والمهنيين والموظفين بجهات مختلفة من الوطن، بالاعتماد على عدة طرق (أهمها التسليم والاستلام المباشر، أو عن طريق البريد الالكتروني أو عن طريق الأصدقاء)، الأمر الذي مكننا من توزيع واسترجاع الاستمارات في وقت قصير نسبيا والحصول على عينة موزعة عبر الوطن.

بعد القيام بعملية الفرز والتبويب والتنظيم تقرر الإبقاء على 134 استمارة من مجموع 191 استمارة تم استرجاعها، حيث تم استبعاد 67 استمارة مسترجعة بسبب تضارب أو نقص إجاباتها، أونتيجة ملئها من قبل أفراد غير مؤهلين، أو بسبب ورودها بعد الأجل المحدد. والجدول يوضح ذلك:

الإحصائيات المتعلقة باستمارات الاستبيان.

البيان / الاستبيان	العدد	%
الاستمارات الموزعة	273	100
الاستمارات المفقودة أو المهملة	82	30,0
الاستمارات الملغاة	43	15,7
الاستمارات الواردة بعد الأجل	14	5,1
الاستمارات الصالحة	134	49,1

Retirer le filigrane maintenant

ثانيا: الخصائص الديمغرافية للعينة

1 ـ الجنس:

بلغت نسبة مشاركة الذكور في الاستبيان 88,1% في حين بلغت نسبة مشاركة الإناث 11,9% تنتمي أغلبيتهن إلى فئة الآكادميين، ويرجع هذا الأمر بنظرنا إلى هيمنة عنصر الذكور على المهنة المحاسبية (هذا على الأقل الواقع الذي صادفنا أثناء توزيع الاستمارات) في مقابل الإعراض النسبي للإناث عنها بسبب العوامل الاجتماعية السائدة وكذا بسبب طبيعة المهنة. والجدول مع الشكل يبينان ذلك:

توزيع العينة حسب متغير الجنس.

الجنس	التكرار	%
ذكر	118	88,10
أنثى	16	11,90
المجموع	134	100

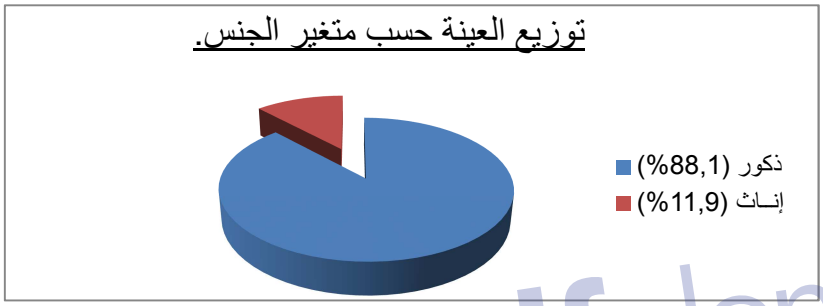

pdfelement

2 ـ السن:

لقد تباينت أعمار أفراد العينة المستجوبة وتوزعت على الفئات العمرية التي تم تحديدها في الاستمارة، لكن ما يلاحظ أن نسبة المشاركين الذين تتراوح أعمارهم مابين 30–40 سنة كانت هي الغالبة حيث بلغت 43,3%، لتليها نسبة المشاركين الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة بـــ 25,4%، في حين بلغت نسبة المشاركين الذين تتراوح أعمارهم مابين 40–50 سنة 20,9%، أما عن نسبة المشاركين البالغين من العمر أكثر من 50 سنة فقد بلغت 10,4%، ويمكن تفسير هذا التوزيع لنسب المشاركين إلى تعمدنا التوجه نحو أصحاب الشهادات العليا وخاصة إلى أولائك الذين يملكون الخبرة الآكاديمية وكذا المهنية، وهذا بسبب ضننا أنهم هم المؤهلون أكثر من غيرهم للإجابة على محتوى الاستبيان بأكثر احترافية وواقعية.

Retirer le filigrane maintenant

توزيع العينة حسب متغير السن.

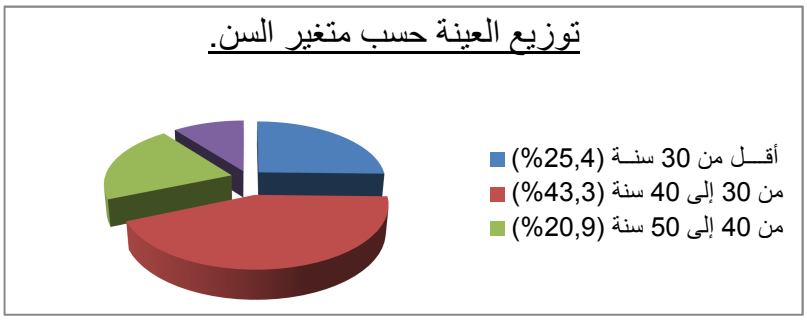

3 ـ المؤهل العلمي:

لقد تبين لنا من خلال معالجة الاستمارات الصالحة أن المؤهل العلمي الغالب لأفراد العينة هو شهادة الماجستير، حيث بلغت نسبة المشاركين الحاصلين على هذه الدرجة العلمية 64,2%، تلتها نسبة المشاركين الحاصلين على شهادة الدكتوراه بـــ 13,4%، في حين بلغت نسبة المشاركين الحاصلين على شهادة الليسانس 10,4%، أما النسبة المتبقية والبالغة 11,9% فهي متعلقة بأصحاب الشهادات الأخرى.

توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي.

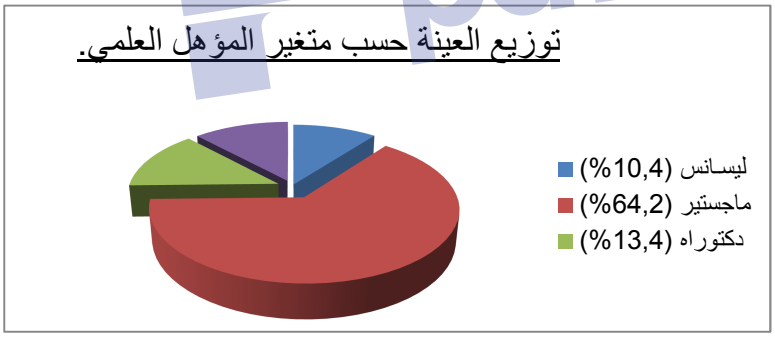

المؤهل العلمي	التكرار	%
ليسانس	14	10,4
ماجستير	86	64,2
دكتوراه	18	13,4
آخر	16	11,9
المجموع	134	100

4 ـ الشهادة المهنية:

بلغت نسبة المشاركين الذين لا يملكون أي شهادة مهنية نسبة 71,6%، ومرد ذلك إلى التركيز على فئة الآكاديميين بالدرجة الأولى عند نشر الاستبيان، كما أن أغلب الموظفين لا يملكون شهادات مهنية، في حين بلغت نسبة المشاركين الحاصلين على صفة محافظ حسابات 22,4%، وبلغت نسبة خبراء المحاسبة 3,7%، كما بلغت

نسبة المحاسبين المعتمدين 2,2%، ويمكن تفسير هذا التوزيع للنسب بالانتشار الواسع لمحافظي الحسابات في الواقع مقارنة بخبراء المحاسبة والمحاسبين المعتمدين.

توزيع العينة حسب متغير الشهادة المهنية.

الشهادة المهنية	التكرار	%
محاسب معتمد	3	2,2
محافظ حسابات	30	22,4
خبير محاسبي	5	3,7
بدون شهادة م	96	71,6
المجموع	134	100

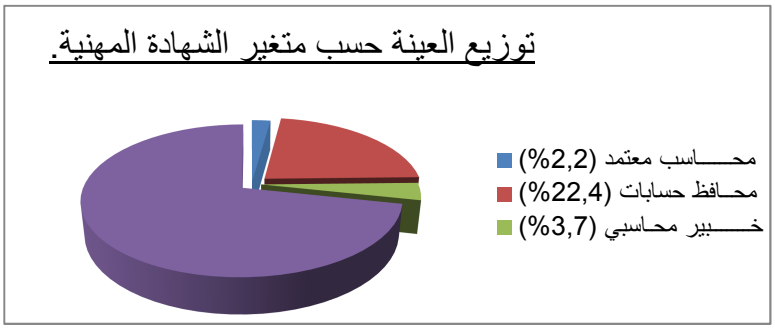

5 ـ الوظيفة / المهنة:

تنوعت وظائف ومهن المشاركين في الاستبيان، غير أن أغلبيتهم تشتغل بوظيفة التدريس في الجامعة وذلك بنسبة 70,1%، كما بلغت نسبة المهنيين 11,2% وبلغت نسبة الموظفين 11,2% كذلك، هذا وسجلت نسبة 7,5% من الذين يجمعون بين وظيفة التدريس بالجامعة ويمتهنون في نفس الوقت مهنة المحاسبة.

توزيع العينة حسب متغير الوظيفة / المهنة.

الوظيفة/المهنة	التكرار	%
موظف	15	11,2
أستاذ جامعي	94	70,1
مهني	15	11,2
أستاذ ومهني	10	7,5
المجموع	134	100

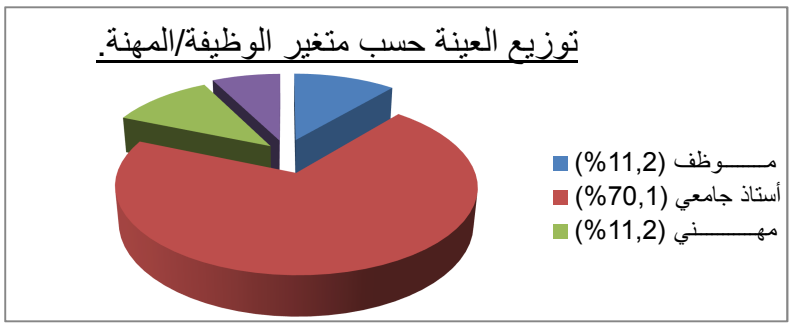

Retirer le filigrane maintenant

6 ـ الخبرة:

بالنظر إلى متغير الخبرة فإننا نجد ما يقارب نسبة 65% من المشاركين يتوفرون على خبرة مهنية تفوق الخمس سنوات، حيث بلغت نسبة المستجوبين الذين يتمتعون بخبرة تفوق 20 سنة 14,2% من مجموع المشاركين، في حين بلغت نسبة المشاركين الذين يتوفرون على خبرة مهنية تتراوح ما بين 10 إلى 20 سنة 25,4%، ونفس النسبة سجلت كذلك (25,4%) لأصحاب الخبرة التي تتراوح ما بين 5 إلى 10 سنوات. والجدول مع الشكل يوضحان ذلك:

توزيع العينة حسب متغير الخبرة.

الخبرة	التكرار	%
أقل من 5 سنوات	47	35,1
من 5–10 سنوات	34	25,4
من 10–20 سنة	34	25,4
أكثر من 20 سنة	19	14,2
المجموع	134	100

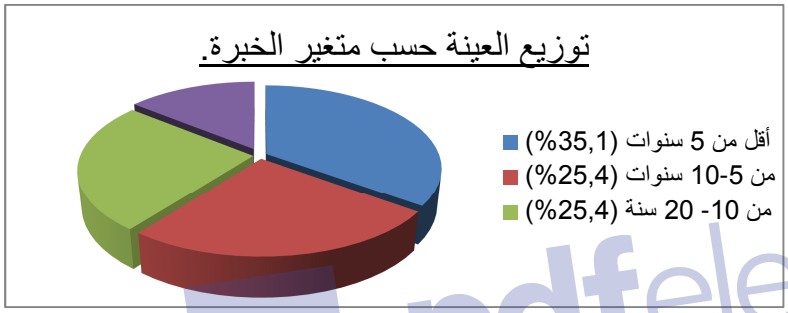

pdfelement

7 ـ مكان العمل (الولاية):

لقد توزع أفراد العينة المشاركين في الاستبيان بين 10 ولايات، غير أن غالبيتهم تركزت في ولاية الجزائر بنسبة 32,1%، وولاية البليدة بنسبة 15,7%، ومرد ذلك أن ولاية الجزائر تعد مركزا لمختلف الهيئات الجامعية والمهنية والمؤسسات الاقتصادية كما تنتشر بها مكاتب المهنيين، ونفس الشيء يقال عن ولاية البليدة لكن بدرجة أقل. والجدول التالي يوضح توزيع أفراد العينة على الولايات:

Retirer le filigrane maintenant

توزيع أفراد العينة على الولايات.

الولاية	الشلف	البليدة	البويرة	الجزائر	الجلفة	المدية	ورقلة	بومرداس	الوادي	ع. الدفلى	المجموع
التكرار	11	21	5	43	9	15	8	8	7	7	134
%	8,2	15,7	3,7	32,1	6,7	11,2	6,0	6,0	5,2	5,2	100

ثالثا: معالجة معطيات الاستبيان واستخلاص وتحليل النتائج

سنتطرق في هذا الجزء إلى دراسة آراء أفراد العينة المستجوبة حول مدى توافق واقع البيئة الاقتصادية الجزائرية مع أهم المفاهيم والأهداف التي جاء بها النظام المحاسبي المالي.

1 ـ آراء أفراد العينة في الإصلاح المحاسبي الأخير بالجزائر:

بالنسبة للسؤال رقم "8" المتعلق برأي المستجوب في التخلي عن المخطط المحاسبي الوطني وتبني النظام المحاسبي المالي، فإن نسبة 89,6% من المشاركين عبرت عن رضاها عن هذا الإصلاح، فيما عبرت نسبة 10,4% عن رفضها له.

pdfelement

توزيع آراء أفراد العينة في الإصلاح المحاسبي.

الخيار	التكرار	%
مع	120	89,6
ضد	14	10,4
دون جواب	00	0,0
المجموع	134	100

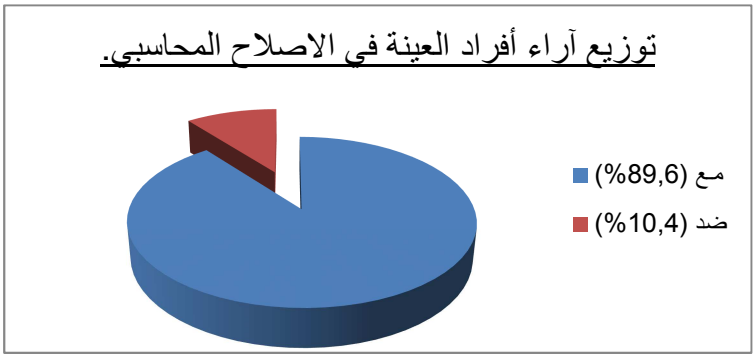

2 ـ آراء أفراد العينة في محتوى النظام المحاسبي المالي:

فيما يتعلق بالسؤال رقم"9" الخاص برأي المستجوب في محتوى النظام المحاسبي المالي، فقد اعتبرت نسبة 50% من المشاركين في الاستبيان أن محتواه يعد جيدا، كما اعتبرت نسبة 44,8% منهم أن محتواه يعد مقبولا،

فيما كانت إجابة بقية المستجوبين (5,2%) بأنه دون المستوى. والجدول والشكل يوضحان توزيع آراء أفراد العينة حول الموضوع:

آراء أفراد العينة في محتوى النظام المحاسبي المالي.

الخيار	التكرار	%
جيد	67	50,0
مقبول	60	44,8
دون المستوى	7	5,2
دون جواب	00	0,0
المجموع	134	100

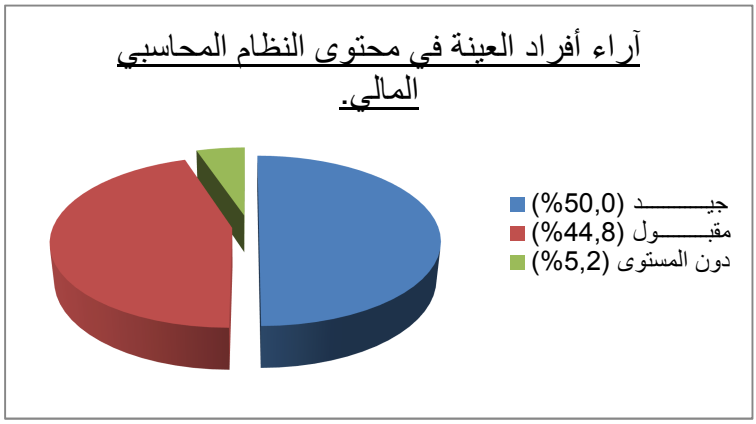

3 ـ الدوافع الحقيقية لتبني النظام المحاسبي المالي:

وعن السؤال رقم "10" المتعلق برأي المستجوب في الدوافع الحقيقية التي أدت بالجهات المكلفة بالتنظيم المحاسبي في الجزائر إلى تبني النظام المحاسبي المالي، فقد اعتبرت نسبة 61,9% أن الدافع الحقيقي هو من أجل التوافق مع التوجهات المحاسبية الدولية (المعايير المحاسبية الدولية)، فيما اعتبرت نسبة 28,4% أن الدافع من وراء هذا التبني هو التوافق مع البيئة الاقتصادية الدولية، وأرجعت نسبة 5,2% من المشاركين سبب التبني إلى متطلبات البيئة الاقتصادية الجزائرية، وأعطى بقية المستجوبين (4,5%) دوافع أخرى.

الدوافع الحقيقية لتبني النظام المحاسبي المالي.

الخيار	التكرار	%
للتوافق مع ت م د	83	61,9
للتوافق مع م ب إ د	38	28,4
للتوافق مع م ب إ ج	7	5,2
آخـــــر	6	4,5
المجموع	134	100

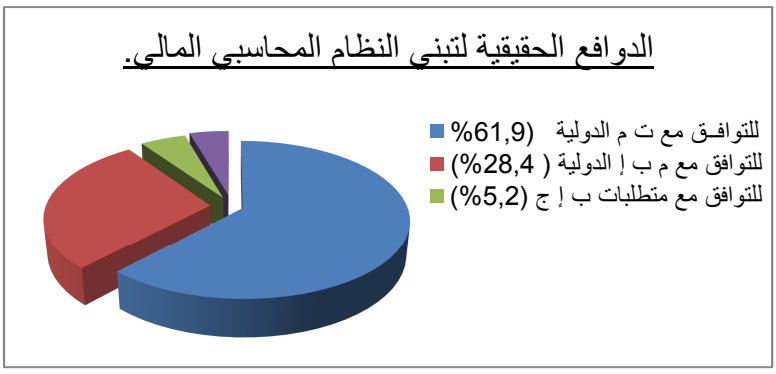

Retirer le filigrane maintenant

4 ـ آراء أفراد العينة في طرق القياس والتقييم المحاسبي:

فيما يخص السؤال رقم "11" المتعلق برأي المستجوب في طرق القياس والتقييم المحاسبي التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، فقد اعتبرت نسبة 66,4% من المستجوبين أن الطرق المستحدثة في القياس والتقييم مثل طريقة القيمة العادلة تعتبر جيدة، واعتبرت نسبة 32,8% منهم أن هذه الطرق تعد مقبولة، فيما عبرت نسبة ضئيلة جدا من أفراد العينة المشاركة في الاستبيان (0,7%) عن عدم رضاها عن هذه الطرق. والجدول مع الشكل يبينان ذلك:

آراء العينة في طرق القياس والتقييم المحاسبي.

الخيار	التكرار	%
جيدة	89	66,4
مقبولة	44	32,8
دون المستوى	1	0,7
دون جواب	00	0,0
المجموع	134	100

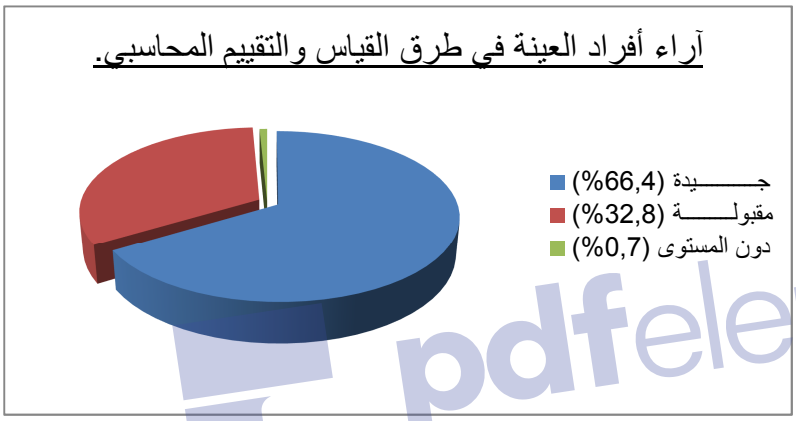

pdfelement

5 ـ مدى إمكانية تطبيق طرق القياس والتقييم المحاسبي:

تبين لنا من خلال الإجابات المتعلقة بالسؤال رقم "12" أن أغلبية المشاركين (نسبة 94%) يظنون بعدم إمكانية تطبيق طرق القياس والتقييم المحاسبي المستحدثة في النظام الجديد في ظل الواقع الاقتصادي الجزائري، فيما تظن الأقلية (نسبة 3%) أن تطبيق هذه الطرق يعد ممكنا، وامتنعت النسبة المتبقية (3%) عن الإجابة. والجدول والشكل يوضحان ذلك:

Retirer le filigrane maintenant

مدى إمكانية تطبيق طرق القياس والتقييم المحاسبي.

الخيار	التكرار	%
يمكن	4	3,0
لا يمكن	126	94,0
دون جواب	4	3,0
المجموع	134	100

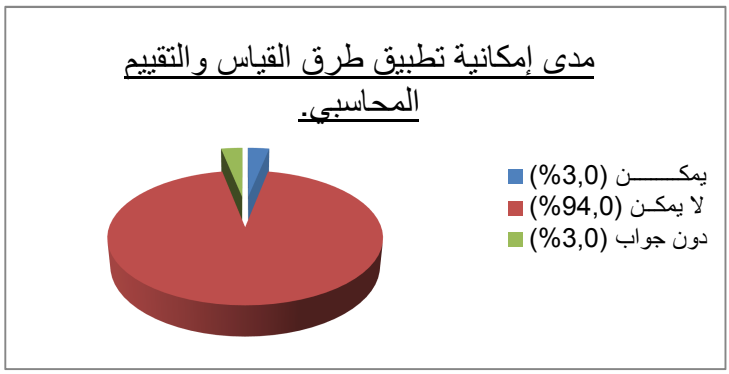

وعن أسباب عدم إمكانية تطبيق طرق القياس والتقييم المحاسبي في ظل الواقع الجزائري، فقد توزعت آراء المشاركين وتنوعت، لكن تركزت بدرجة كبيرة حول السبب المتعلق بغياب خبراء التقييم.

أسباب عدم إمكانية تطبيق طرق القياس والتقييم المحاسبي.

أسباب عدم إمكانية تطبيق طرق القياس والتقييم المحاسبي	التكرار	النسبة (%)
بسبب انتشار السوق الموازية	55	41,0
بسبب عدم توفر شروط المنافسة الحرة	41	30,6
بسبب غياب خبراء التقييم	112	83,6
بسبب وجود المضاربة	24	17,9
آخـــــــــــر	22	16,4

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

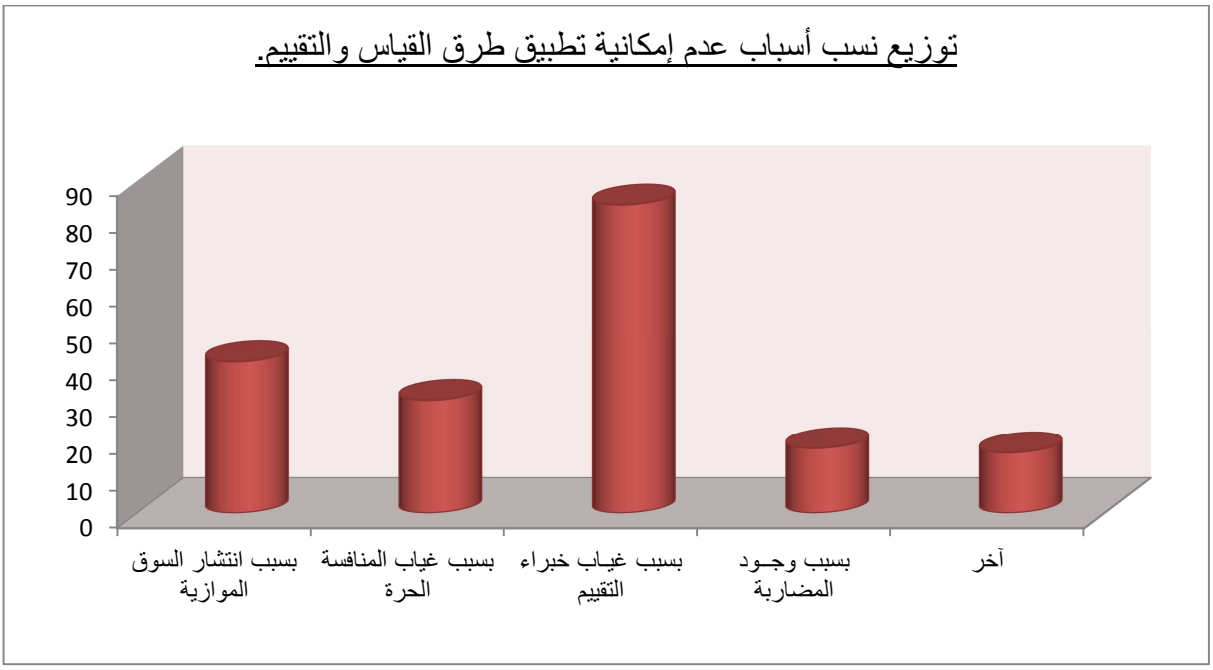

6 ـ آراء أفراد العينة حول المستخدمين الرئيسيين للكشوف المالية:

فيما يخص السؤال رقم "13" فقد أجاب أغلب المستجوبين (نسبة 94,8%) أن المستخدم الرئيسي للكشوف المالية في ظل الواقع الجزائري هو إدارة الضرائب، تليها إدارة المؤسسة (نسبة 39,6%)، ثم البنوك (نسبة 28,4%)، فالمساهمون (نسبة 15,7%)، وحسب وجهة نظر بعض المستجوبين فإن هناك مستخدمين رئيسيين آخرين للكشوف المالية هم: الجهات الحكومية، العمال...إلخ.

pdfelement

توزيع آراء العينة حول المستخدمين الرئيسيين للكشوف المالية.

المستخدمون الرئيسيون للكشوف المالية	التكرار	النسبة (%)
إدارة المؤسسة	53	39,6
المساهمون	21	15,7
إدارة الضرائب	127	94,8
البنوك	38	28,4
آخر	10	7,5

Retirer le filigrane maintenant

7 ـ مدى ملائمة الكشوف المالية لخصائص واحتياجات المستعملين:

بالنسبة للسؤال رقم "14"، فقد أجابت نسبة 72,4% من المستجوبين بعدم تناسب الكشوف المالية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي مع خصائص المستعملين وعدم ملائمتها لاحتياجاتهم، فيما أجابت نسبة 22,4% من أفراد العينة بأن الكشوف المالية تتناسب مع خصائص واحتياجات المستعملين، وامتنعت نسبة 5,2% عن الإجابة على هذا السؤال.

مدى ملائمة الكشوف المالية لخصائص واحتياجات المستعملين.

الخيار	التكرار	%
نعم	30	22,4
لا	97	72,4
دون جواب	7	5,2
المجموع	134	100

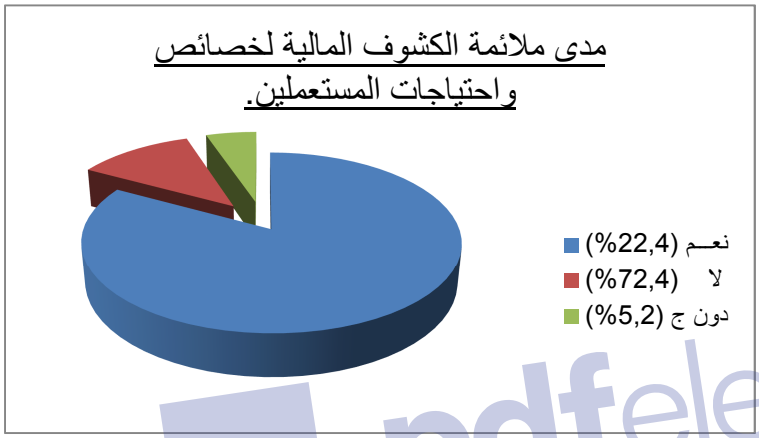

pdfelement

وبالنسبة لأسباب عدم ملائمة الكشوف المالية لخصائص المستعملين وعدم تناسبها مع احتياجاتهم فقد اختلفت آراء أفراد العينة وتوزّعت على مختلف الخيارات، لكنها تركزت بصفة أساسية على الخيار الثاني (عدم توافق الكشوف المالية مع حجم وملكية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية "بصفة عامة") بنسبة 54,5 %، والخيار الأول بدرجة أقل (الكشوف المالية التي جاء بها ن م م موجهة لمستعملين آخرين "المستثمرين أساسا") بنسبة 47%. والجدول مع الشكل يوضحان توزيع آراء أفراد العينة على مختلف الخيارات:

Retirer le filigrane maintenant

أسباب عدم ملائمة الكشوف المالية لخصائص واحتياجات المستعملين.

أسباب عدم ملائمة الكشوف المالية لخصائص واحتياجات المستعملين	التكرار	النسبة (%)
لأنها موجهة لمستعملين آخرين (المستثمرين أساسا)	63	47,0
لأنها لا تتوافق مع حجم وملكية المؤسسة الجزائرية (بصفة عامة)	73	54,5
لأن المستعملين لا يتوفرون على المستوى اللازم لفهمها	33	24,6
لأن المستعملين غير متعودين عليها	35	26,1
آخـــــــــــــــر	10	7,5

8 ـ مدى استعداد المؤسسات الجزائرية للالتزام بمفاهيم الشفافية والإفصاح:

لقد أجاب أغلبية أفراد العينة المدروسة بعدم استعداد وعدم قدرة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على الالتزام بمفاهيم الشفافية والإفصاح وذلك بنسبة 86,6%، فيما تظن نسبة 9% من المستجوبين أن العكس هو الصحيح، وامتنعت نسبة 4,5% من المشاركين في الاستبيان عن الإجابة.

مدى استعداد المؤسسات للالتزام بمفاهيم الشفافية والإفصاح.

الخيار	التكرار	%
نعم	12	9,0
لا	116	86,6
دون جواب	6	4,5
المجموع	134	100

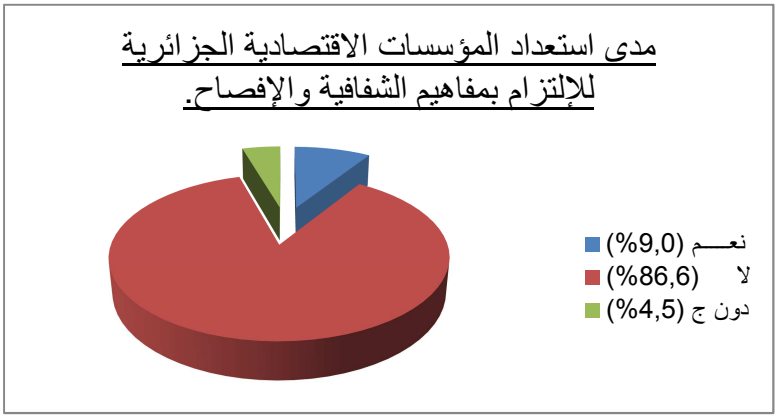

Retirer le filigrane maintenant

أسباب عدم استعداد المؤسسات للالتزام بمفاهيم الشفافية والإفصاح	التكرار	النسبة (%)
عدم فعالية الجهات التي يمكن أن تلزمها بذلك (كالبورصة)	92	68,7
لأسباب تتعلق بالجباية (الضرائب)	111	82,8
لأسباب تتعلق بالمنافسة	23	17,2
لعدم تعودها على هذه المفاهيم	54	40,3
آخـــــــــــــــر	14	10,4

وعن أسباب عدم استعداد المؤسسات للالتزام بمفاهيم الشفافية والإفصاح فقد تباينت آراء المستجوبين وتنوعت بتنوع الخيارات المطروحة، لكنها تركزت حول الخيار الثاني (المؤسسات غير مستعدة للالتزام بمفاهيم الشفافية والإفصاح لأسباب تتعلق بالجباية "الضرائب") بنسبة 82,8%، وبدرجة أقل الخيار الأول (المؤسسات غير مستعدة للالتزام بمفاهيم الشفافية والإفصاح بسبب عدم فعالية الجهات التي يمكن أن تلزمها بذلك "كالبورصة") بنسبة تقدر بـــ 68,7%. والجدول مع الشكل يوضحان ذلك:

أسباب عدم استعداد المؤسسات للالتزام بمفاهيم الشفافية والإفصاح.

pdfelement

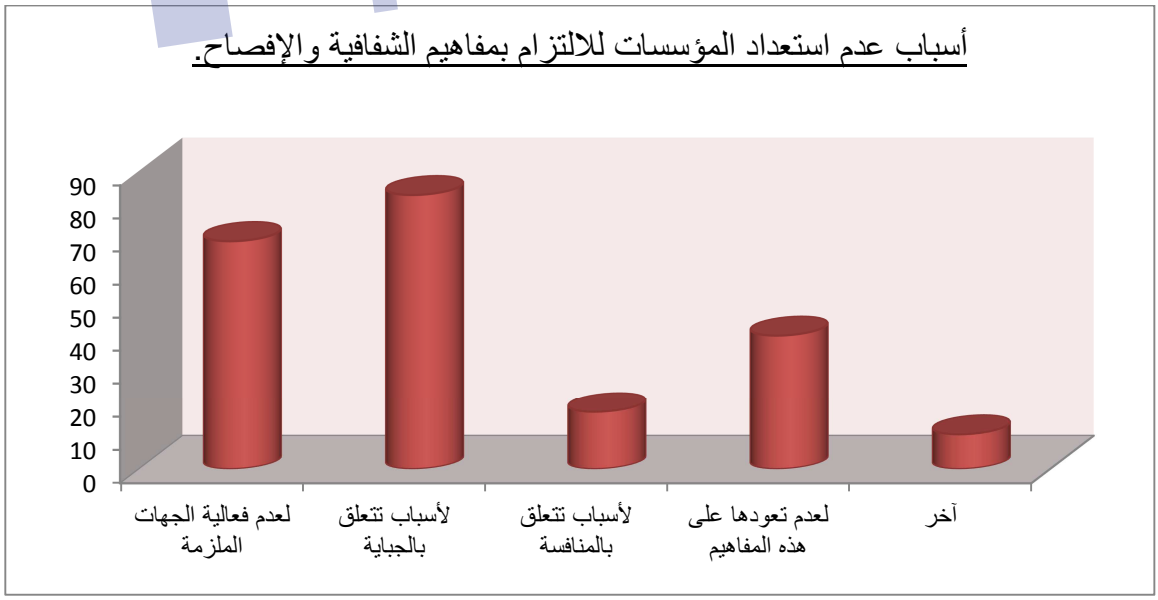

Retirer le filigrane maintenant

9 ـ مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي على إعطاء مخرجات ذات خصائص نوعية:

فيما يخص السؤال رقم "16" فقد أجابت نسبة 74,6% من المستجوبين بعدم قدرة نظام المعلومات المحاسبي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية بصفة عامة على إصدار معلومات تتصف بخصائص نوعية، ورأت نسبة 14,9% من المشاركين أن العكس هو الصحيح، فيما امتنعت نسبة 10,4% عن الإجابة على هذا السؤال.

مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي على إعطاء مخرجات ذات خصائص نوعية.

الخيار	التكرار	%
نعم	20	14,9
لا	100	74,6
دون جواب	14	10,4
المجموع	134	100

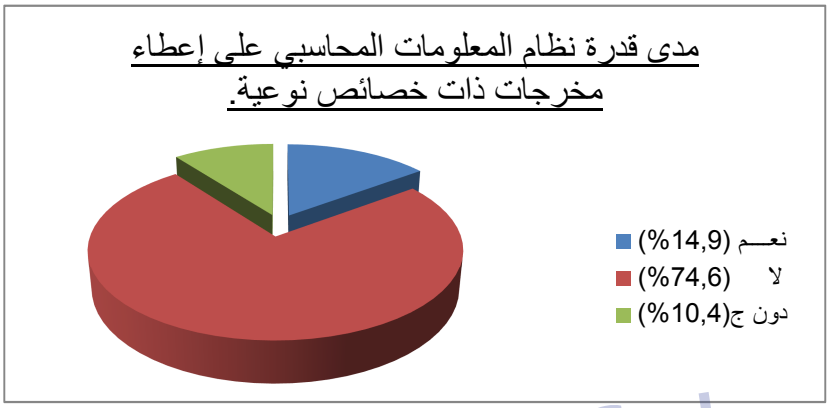

pdfelement

10 ـ مدى توافق حجم المؤسسات مع المفاهيم والكشوف المالية للنظام المحاسبي المالي:

لقد عبرت نسبة 70,9% من أفراد عينة الدراسة عن رأيها بعدم توافق حجم المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاع الخاص مع المفاهيم والكشوف المالية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، فيما تظن نسبة 14,9% أن العكس هو الصحيح، هذا وامتنعت نسبة 14,2% من المستجوبين عن الإجابة على السؤال رقم "17".

مدى توافق حجم المؤسسات الخاصة مع المفاهيم والكشوف المالية لـ ن م م.

الخيار	التكرار	%
نعم	20	14,9
لا	95	70,9
دون جواب	19	14,2
المجموع	134	100

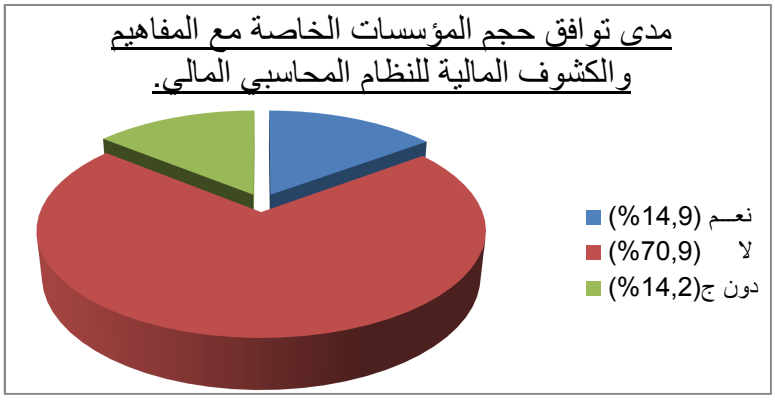

Retirer le filigrane maintenant

11 ـ مدى مسايرة مصادر تمويل المؤسسات لمفاهيم وأهداف النظام المحاسبي المالي.

فيما يتعلق بالسؤال رقم "18" فقد أجاب أغلبية أفراد العينة المدروسة بأن مصادر تمويل المؤسسات لا تساير بواقعها مختلف المفاهيم والأهداف التي جاء بها النظام المحاسبي المالي وذلك بنسبة 89,6%، فيما رأت نسبة 3,7% من المستجوبين أن العكس هو الصحيح، هذا وامتنعت نسبة 6,7% عن الإجابة.

مدى مسايرة مصادر تمويل المؤسسات لمفاهيم وأهداف ن م م.

الخيار	التكرار	%
نعم	5	3,7
لا	120	89,6
دون جواب	9	6,7
المجموع	134	100

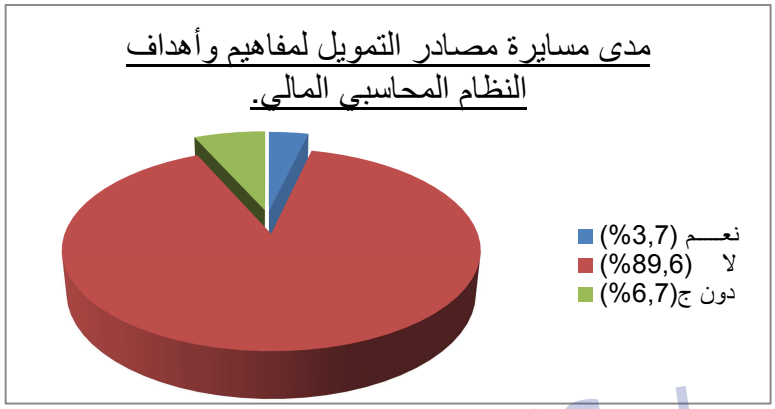

12 ـ تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على تطوير بورصة الجزائر ورفع كفاءتها:

لقد توزعت آراء أفراد العينة حول السؤال رقم "19" وتنوعت، فقد عبرت نسبة 51,5% منهم أن تطبيق النظام المحاسبي المالي سيؤثر إيجابيا على تطوير بورصة الجزائر ورفع كفاءتها، فيما رأت نسبة 1,5% أن التأثير سيكون سلبيا، وتظن نسبة 32,8% من المشاركين في الاستبيان أنه لا تأثير لتطبيق النظام المحاسبي المالي على تطوير بورصة الجزائر ورفع كفاءتها.

تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على تطوير بورصة الجزائر ورفع كفاءتها.

الخيار	التكرار	%
تأثير إيجابي	69	51,5
تأثير سلبي	2	1,5
لا تأثير	44	32,8
دون جواب	19	14,2
المجموع	134	100

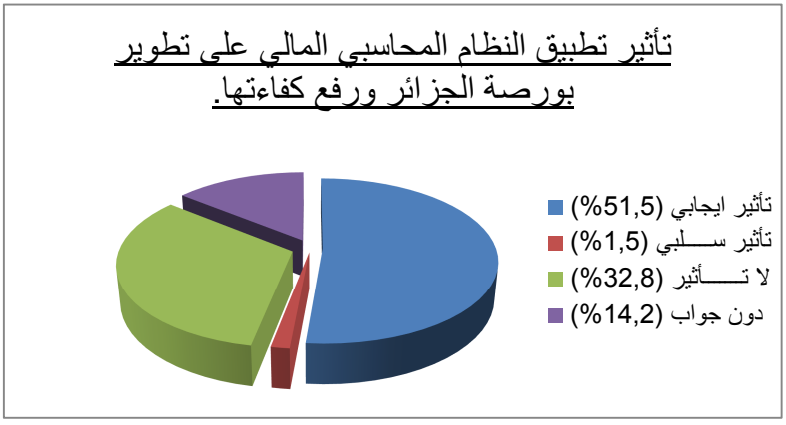

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

13 ـ تأثير التنظيم الجبائي على جودة المعلومات المحاسبية:

فيما يتعلق بالسؤال الموجه للمستجوبين رقم "20" والمتعلق بطبيعة التأثير المتوقع للتنظيم الجبائي على نوعية الممارسة المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي وبالتالي على جودة المعلومات المحاسبية، فقد اعتبرت نسبة 81,3% من أفراد عينة الدراسة أن التأثير سيكون سلبيا، وتظن نسبة 13,4% أن لا تأثير محتمل، هذا وقد امتنعت نسبة 5,2% عن الإجابة على هذا السؤال.

تأثير التنظيم الجبائي على ج المعلومات م.

الخيار	التكرار	%
تأثير إيجابي	00	0,0
تأثير سلبي	109	81,3
لا تأثير	18	13,4
دون جواب	7	5,2
المجموع	134	100

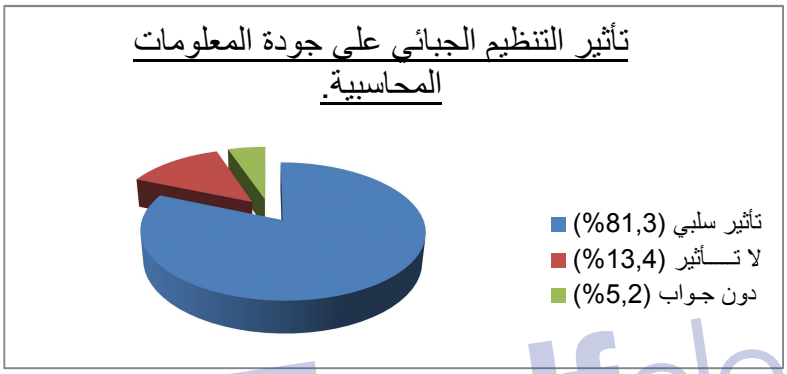

pdfelement

14 ـ أهم مفاهيم وأهداف النظام المحاسبي المالي الأخرى التي لا يمكن تطبيقها في ظل واقع البيئة الاقتصادية الجزائرية:

لقد طُرح السؤال رقم "21" والأخير في الاستمارة بصيغة مفتوحة، بغرض معرفة وجهات نظر المستجوبين حول مختلف المفاهيم والأهداف الأخرى التي تضمنها النظام المحاسبي المالي والتي لا يمكن تطبيقها في ظل البيئة الاقتصادية الجزائرية، وهذا لتدارك أي نقص قد يلحق بمحتوى الاستمارة والبحث بصفة عامة، فكانت إجابات أفراد العينة متمركزة حول المفاهيم التالية:

- مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني؛ – التقييم وفق طريقة القيمة المحينة وقيمة الإنجاز الصافية؛
- مفاهيم الملائمة، القابلية للفهم وقابلية المقارنة؛ – الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة؛
- التقييم وإعادة التقييم؛ – عقود الإنشاء.

Retirer le filigrane maintenant

خاتمة:

من خلال تطرقنا في هذه الدراسة إلى أهم مفاهيم وأهداف النظام المحاسبي المالي، وإلى واقع البيئة الاقتصادية الجزائرية كجزء من العوامل البيئية المؤثرة والمتأثرة بالنظام المحاسبي، وبتطرقنا أيضا بالدراسة والتحليل إلى نوع العلاقة التي تربط النظام المحاسبي المالي بالبيئة الاقتصادية الجزائرية، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- لقد جاء النظام المحاسبي المالي بمفاهيم وأهداف مستمدة بدرجة كبيرة من المعايير المحاسبية الدولية، وتختلف تماما عن تلك المتضمنة في المخطط المحاسبي المطبق سابقا؛
- إن البيئة الاقتصادية الجزائرية بواقعها الحالي غير واضحة المعالم، كما أنها معقدة ومتناقضة في جوانب عدة، نتيجة تحولها من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق، ولعدة أسباب أخرى؛
- إن شكل وطبيعة ملكية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا يتوافق مع جزء معتبر من مفاهيم النظام المحاسبي المالي؛
- غالبية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بواقعها الحالي غير مستعدة لتطبيق مفاهيم الشفافية والإفصاح المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي؛
- من الصعب تطبيق طرق القياس والتقييم المحاسبي (كالقيمة العادلة) المستحدثة في النظام المحاسبي المالي في ظل الواقع الاقتصادي الجزائري؛
- مصادر تمويل المؤسسات لا تُساير أبعاد النظام المحاسبي المالي ولا تساهم في تحقيق أهدافه، لكونها تقليدية، ولا تحتوي على الآليات المحفزة؛
- التنظيم الجبائي المطبق في الجزائر يُعد عائقا أمام التطبيق الصحيح والشفاف لمفاهيم النظام المحاسبي المالي.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

نموذج الاستمارة المستعملة في الدراسة الاستطلاعية:

نرجو منكم قراءة الأسئلة بعناية ثم وضع العلامة (X) في مربع الخيار المناسب، و/أو ملأ الفراغات الموجودة.

1. الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى؛

2. العمر: ☐ أقل من 30 عاما ☐ من 30 إلى 40 عاما ☐ من 40 إلى 50 عاما ☐ أكثر من 50 عاما؛

3. الشهادة العلمية: ☐ ليسانس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ آخر؛

4. الشهادة المهنية: ☐ محاسب معتمد ☐ محافظ حسابات ☐ خبير محاسبي ☐ بدون شهادة مهنية؛

5. الوظيفة / المهنة: ☐ موظف ☐ أستاذ جامعي ☐ مهني ☐ أستاذ ومهني؛

6. الخبرة: ☐ أقل من 5 أعوام ☐ من 5 إلى 10 أعوام ☐ من 10 إلى 20 عاما ☐ أكثر من 20 عاما؛

7. مكان العمل (الولاية): .....

8. ما رأيك في الإصلاح المحاسبي الأخير بالجزائر (التخلي عن المخطط المحاسبي الوطني وتبني النظام المحاسبي المالي)؟

☐ مع ☐ ضد ☐ دون جواب

9. ما تقييمك لمحتوى النظام المحاسبي المالي (الإطار المفاهيمي، المبادئ، المفاهيم، ...الخ)؟

☐ جيد ☐ مقبول ☐ دون المستوى ☐ دون جواب

10. برأيك، ما هي الدوافع الحقيقية لتبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر؟

☐ للتوافق مع التوجهات المحاسبية الدولية (المعايير المحاسبية الدولية)

☐ للتوافق مع متطلبات البيئة الاقتصادية الدولية (العولمة الاقتصادية، الشراكة الدولية، ...الخ)

☐ للتوافق مع متطلبات البيئة الاقتصادية الجزائرية (التحول نحو اقتصاد السوق، البورصة، ...الخ)

آخر: .....

11. ما رأيك في طرق القياس والتقييم المحاسبي التي جاء بها النظام المحاسبي المالي (كالقيمة الحقيقية مثلا)؟

☐ جيدة ☐ مقبولة ☐ سيئة ☐ دون جواب

12. برأيك، هل يمكن تطبيق طرق القياس والتقييم المحاسبي التي جاء بها النظام المحاسبي المالي (كالقيمة الحقيقية مثلا) في ظل الواقع الاقتصادي الجزائري؟

☐ نعم يمكن ☐ لا يمكن ☐ دون جواب

إذا كان الجواب لا، لماذا برأيك:

☐ بسبب انتشار السوق الموازية ☐ بسبب غياب خبراء التقييم

☐ بسبب عدم توفر شروط المنافسة الحرة ☐ بسبب وجود المضاربة

آخر: .....

Retirer le filigrane maintenant

13. برأيك، من هم المستخدمون الرئيسيون للكشوف المالية (القوائم المالية) في ظل واقع البيئة الاقتصادية الجزائرية؟

☐ إدارة المؤسسة ☐ المساهمون ☐ إدارة الضرائب ☐ البنوك

آخر: .....

14. هل ترى بأن الكشوف المالية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي تتضمن محتويات (معلومات مالية) تتناسب مع خصائص واحتياجات المستعملين في ظل البيئة الاقتصادية الجزائرية؟ ☐ نعم ☐ لا ☐ دون جواب

إذا كان الجواب لا، لماذا برأيك:

☐ لأنها موجهة لمستعملين آخرين (المستثمرين أساسا) ☐ لأن المستعملين لا يتوفرون على المستوى اللازم لفهمها

☐ لأنها لا تتوافق مع حجم وملكية المؤسسة الجزائرية (عموما) ☐ لأن المستعملين غير متعودين عليها

آخر: .....

15. هل تظن بأن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (بصفة عامة) مستعدة وقادرة على الالتزام بمفاهيم الشفافية والإفصاح عن المعلومات المحاسبية؟

☐ نعم ☐ لا ☐ دون جواب

إذا كان الجواب لا، لماذا برأيك:

☐ بسبب عدم فعالية الجهات التي يمكن أن تلزمها بذلك (كالبورصة) ☐ لأسباب تتعلق بالمنافسة

☐ لأسباب تتعلق بالجباية (الضرائب) ☐ لعدم تعودها على هذه المفاهيم

آخر: .....

16. برأيك، هل نظام المعلومات المحاسبي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية (بصفة عامة) قادر على إصدار مخرجات (معلومات محاسبية) تتصف بخصائص نوعية (كالموثوقية مثلا)؟ ☐ نعم ☐ لا ☐ دون جواب

إذا كان الجواب لا، لماذا برأيك: .....

.....

17. هل ترى بأن المفاهيم والكشوف المالية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي تتوافق مع حجم وطبيعة أغلبية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التابعة للقطاع الخاص؟ ☐ نعم تتوافق ☐ لا تتوافق ☐ دون جواب

إذا كان الجواب لا، لماذا برأيك: .....

.....

18. برأيك، هل واقع مصادر تمويل المؤسسات (بصفة عامة) يساير مفاهيم وأهداف النظام المحاسبي المالي ويحفز المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على الالتزام بها؟ ☐ نعم ☐ لا ☐ دون جواب

pdfelement

إذا كان الجواب لا، لماذا برأيك: .....

.....

19. برأيك، ما نوع التأثير الذي يمكن أن يحدثه تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات على تطوير بورصة الجزائر ورفع كفاءتها؟

☐ تأثير ايجابي ☐ تأثير سلبي ☐ لا تأثير ☐ دون جواب

20. برأيك، ما هو تأثير التنظيم الجبائي (La réglementation fiscale) على الممارسة المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي وبالتالي على جودة المعلومات المحاسبية؟ ☐ ايجابي ☐ تأثير سلبي ☐ لا تأثير ☐ دون جواب

إذا كان تأثيره سلبي، لماذا برأيك: .....

.....

21. ما هي المفاهيم والأهداف (الأخرى) التي تضمنها النظام المحاسبي المالي، والتي يصعب تحقيقها في ظل واقع البيئة الاقتصادية الجزائرية، حسب رأيك؟: .....

.....

pdfelement

المراجع:

1. موسى بودهان: الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2010.
2. شعيب شنوف: محاسبة المؤسسة – طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008.
3. شعيب شنوف: محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الثاني، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009.
4. حنيفة بن ربيع: الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية، الجزء الأول، دار هومه، الجزائر، 2010.
5. عبد الوهاب رميدي، علي سماي: المحاسبة المالية وفق النظام المالي والمحاسبي الجديد، الطبعة الأولى، دار هومه، الجزائر، 2011.
6. Douglas GREENWALD: Encyclopédie économique "T. I. Tendances Actuelles", Economica, Paris, 1984.
7. القانون رقم 07-11المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية عدد 74، سنة 2007.
8. القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والمحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة، الجريدة الرسمية عدد19، سنة 2009.
9. القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية عدد 19، سنة 2009.
10. المرسوم التنفيذي رقم 09-110 المؤرخ في 23 جويلية 2009 والمتضمن تحديد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الاعلام الآلي، الجريدة الرسمية عدد، سنة 2009.

11. المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 والمتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 11/07، الجريدة الرسمية عدد 27، سنة 2008.

12. طارق حمزة، : المخطط المحاسبي الوطني – دراسة تحليلية انتقادية، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003.

13. عبد القادر بكيحل: أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية في الجزائر في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوربي، مذكرة ماجستير، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009-2008.

14. عرابة الحاج وآخرون: دوافع تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الوادي، 17-18 جانفي 2010.

15. نور الدين مزياني، محمد الصالح فروم: المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية – مقومات ومتطلبات التطبيق، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، ، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الوادي، 17-18 جانفي 2010.

pdfelement

الهوامش:

1 القانون رقم 07-11المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية عدد 74، سنة 2007.

2 نفس المرجع.

3 القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والمحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة، الجريدة الرسمية عدد19، سنة 2009.

4 عرابة الحاج وآخرون: دوافع تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الوادي، 17-18 جانفي 2010، ص 6.

5 شعيب شنوف: محاسبة المؤسسة – طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008، ص 16.

6 نور الدين مزياني، محمد الصالح فروم: المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية – مقومات ومتطلبات التطبيق، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، ، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الوادي، 17-18 جانفي 2010، ص 8.

7 موسى بودهان: الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2010، ص 13.

8 القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية عدد 19، سنة 2009.

9 شعيب شنوف: محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الثاني، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009، ص ص 25-26.

10 موسى بودهان، مرجع سابق، ص ص 11-12.

11 المرسوم التنفيذي رقم 09-110 المؤرخ في 23 جويلية 2009 والمتضمن تحديد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الاعلام الآلي، الجريدة الرسمية عدد، سنة 2009.

12 القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية عدد 74، سنة 2007.

13 المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 والمتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 11/07، الجريدة الرسمية عدد 27، سنة 2008.

14 نفس المرجع.

15 حنيفة بن ربيع: الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية، الجزء الأول، دار هومه، الجزائر، 2010، ص ص 29-30.

16 عبد الوهاب رميدي، علي سماي: المحاسبة المالية وفق النظام المالي والمحاسبي الجديد، الطبعة الأولى، دار هومه، الجزائر، 2011، ص ص 25-29.

17 Douglas GREENWALD: Encyclopédie économique "T. I. Tendances Actuelles", Economica, Paris, 1984, P115.

* لقد أثبتت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 أن تدخل الدولة لتنظيم الحياة الاقتصادية يعد أمرا أكثر من ضروري.

18 Douglas GREENWALD, Op.cit, P 116.

19 طارق حمزة، : المخطط المحاسبي الوطني – دراسة تحليلية انتقادية، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص 104.

20 من الحوار الذي خص به وزير المالية كريم جودي وكالة الأنباء الجزائرية، أنظر جريدة المساء: المقال المعنون بـــ "نظام المحاسبة الجديد يضمن شفافية أكبر للوضعيات المالية"، عدد يوم 11 جانفي 2010، ص 4.

21 عبد القادر بكيحل: أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية في الجزائر في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوربي، مذكرة ماجستير، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008-2009، ص ص 56-57.

22 البيان السنوي لمحافظ بنك الجزائر، الجريدة الرسمية للمناقشات رقم 80، المجلس الشعبي الوطني، جلسة يوم الأحد 5 أكتوبر 2008، ص ص 9-10.

23 وفق التصريح الذي الذي خص به وزير المالية كريم جودي وكالة الأنباء الجزائرية، أنظر جريدة المساء: المقال المعنون بـــ "نظام المحاسبة الجديد يضمن شفافية أكبر للوضعيات المالية"، عدد يوم 11 جانفي 2010، ص 4.